جامعة غرداية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
شعبة العلوم التجارية تخصص: مالية المؤسسة

بعنوان:

أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية المدرجة في سوق الأوراق المالية

دراسة عينة من شركات التأمين الأردنية المدرجة في بورصة عمان خلال الفترة (2013-2015)

من إعداد الطالب: بن يوسف عبد الرحمان

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2017/05/21

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ/ سحنون سيد أحمد .....رئيسا

أ/ بن طجين محمد عبد الرحمان.....مشرفا

أ/ بن مولاي زينب .....مناقشا

السنة الجامعية 1437هـ-1438هـ / 2016م-2017م

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى كل

الذين ساهموا من قريب أو بعيد لإتمام

هذا العمل إلى أعز ما أملك في هذه

الدنيا أبي وأمي وإلى كافة الأصدقاء

والأحباب إلى كل هؤلاء الأعزاء أهدي

ثمرة جهدي

عبد الرحمان

الشكر

نحمد الله ونشكره على توفيقه لي على إنجاز هذا العمل المبارك،

فله الحمد وله الشكر أولا ودائما، وأتقدم بالشكر الجزيل إلى

الأستاذ المشرف "بن طجين محمد عبد الرحمان" على نصائحه

وتوجيهاته القيمة التي لم يبخل علي بها، و إلى كل أعضاء لجنة

المناقشة الذين تشرفت بمناقشتهم لهذا البحث المتواضع.

وإلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل

المتواضع ولو بابتسامة أو كلمة طيبة

عبد الرحمان

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية من خلال دراسة قياسية ضمت ثماني شركات تأمين أردنية خلال الفترة (2013-2015).

ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية استنادا على أربع متغيرات، صافي التدفق النقدي كمتغير تابع يمثل الأداء المالي، وكل من (صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة) كمتغيرات مستقلة تمثل محاسبة القيمة العادلة.

وقد تم تطبيق ثلاث نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة والتأثيرات العشوائية واستخدمنا في هذه الدراسة اختبار مضاعف لاغرانج LM، واختبار Hausman. وقد خلصت الدراسة إلى أن القيمة العادلة تعتبر من بين أهم نماذج الاعتراف والقياس المحاسبي لأنها تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة وأكثر ملائمة لاتخاذ القرارات. وأيضا تشير النتائج إلى أن الأرباح الموزعة وصافي الدخل لهما علاقة طردية بينهما وبين الأداء المالي، أما التغير المتراكم في القيمة العادلة فهناك علاقة عكسية بينها وبين الأداء المالي. وقد أشارت نتائج اختبار المفاضلة بين نماذج بانل أن النموذج التجميعي هو النموذج الملائم للدراسة.

الكلمات المفتاحية: قيمة عادلة، الأداء المالي، نماذج بانل، نموذج الانحدار التجميعي، نموذج الآثار الثابتة، نموذج التأثيرات العشوائية .

Abstract:

This study aimed to demonstrate the effect of using fair value accounting on the financial performance indicators of Jordanian insurance companies through a standard study of eight Jordanian insurance companies during the period (2013-2015). To achieve this objective, time series time series models were used based on four variables, net cash flow as a dependent variable representing financial performance, and (net income, cumulative change in fair value, change in dividends) as independent variables representing fair value accounting.

Three models were applied: the regression model, the model of static effects and the random effects. In this study we used the Lagrang LM and Hausman test. The study concluded that fair value is one of the most important models of accounting recognition and measurement because it reflects the real state of the institution and is more suitable for decision making. The results also indicate that the dividends and net income have a direct relationship between them and the financial performance, while the cumulative change in fair value has an inverse relation between them and the financial performance. The results of the test of differentiation between PANEL models indicated that the aggregate model is the appropriate model for the study.

key words: Fair value, financial performance, PANEL models, aggregate regression model, static effects model, random effects model.

قائمة المحتويات

الإهداء III
الشكر IV
ملخص V
قائمة المحتويات VI
قائمة الجداول VII
قائمة الأشكال البيانية VIII
قائمة الاختصارات والرموز IX
قائمة الملاحق X
المقدمة ..... أ
الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة 1
المبحث الأول: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة 3
المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة 29
الفصل الثاني: تقدير أثر القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية 40
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة..... 42
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها 47
الخاتمة 54
المصادر والمراجع 58
الملاحق 65
الفهرس 73

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1.1	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)	17
2.1	متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي (IFRS)	19
3.1	علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية	24
1.2	معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة	48
2.2	نتائج اختبار Ficher	49
3.2	نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM	50
4.2	نتائج اختبار Hausman	50
5.2	قيم معياري معامل التحديد المصحح وأكايك لاختيار أفضل نموذج جزئي	51

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1.1	أنواع بنود الميزانية المتعلقة بالأدوات المالية	13
2.1	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	21

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	النموذج التجميعي PRM	66
الملحق 2	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	66
الملحق 3	نموذج التأثيرات العشوائية REM	67
الملحق 4	المفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذجين ذو التأثيرات الثابتة والعشوائية	68
الملحق 5	اختبار Ficher للمفاضلة بين النموذج التجميعي والتأثيرات الثابتة	68
الملحق 6	اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية	69
الملحق 7	اختبار درجة تأثير متغير صافي الدخل (X1) على متغير الأداء المالي (C)	69
الملحق 8	اختبار درجة تأثير التغير المتراكم في القيمة العادلة (X2) على متغير الأداء المالي (C)	70
الملحق 9	اختبار درجة تأثير الأرباح الموزعة (X3) على متغير الأداء المالي (C)	70
الملحق 10	اختبار درجة تأثير (X2 . X1) على (C)	71
الملحق 11	اختبار درجة تأثير (X3 . X1) على (C)	71
الملحق 12	اختبار درجة تأثير (X3 . X2) على (C)	72
الملحق 13	اختبار درجة تأثير (X3 . X2 . X1) على (C)	72

قائمة الاختصارات والرموز

الاختصار/الرمز	الدلالة
IASB	International Accounting Standard Board
FASB	Financial Accounting Standard Board
IFRS	International Financial reporting Standards
IASC	International Accounting Standards Committe
PRM	Pooled Regression Model
FEM	Fixed Effects Model
REM	Random Effects Model

مقدمـــــــــة

1- توطئة:

مع نهاية القرن العشرين واتجاه العالم نحو النظام العالمي الجديد (العولمة) وظهور الشركات الكبرى متعددة الجنسيات والانفتاح الاقتصادي بين الدول، وارتباط اقتصادياتها مع بعضها البعض خاصة في مجالات التجارة العالمية وحرية التعاملات التجارية والمالية، فقد أدى ذلك كله إلى وجود ضغوطات على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها، فالمحاسبون يستخدمون العديد من الأسس المختلفة للقياس المحاسبي إلى جانب التكلفة التاريخية فهي تعتبر أكثر الأسس استخداما لعدة عقود كمبدأ سائد للقياس المحاسبي لدى منشآت الأعمال عند إعداد قوائمها المالية، وتستخدم عادة مع أسس قياس أخرى. ومع ذلك أصبح مبدأ التكلفة التاريخية يواجه انتقادات شديدة في اتجاه التحول إلى تطبيق القيمة العادلة، ونتيجة لتلك الضغوطات برز من ينادي باستخدام القيمة العادلة من خلال كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) كمطلب أساسي في إثبات معالجة الأحداث والعمليات المالية كي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي وهذا بإصدار وتعديل العديد من معايير المحاسبة والتي تركز في مضمونها على القيمة العادلة.

إن حقيقة التكلفة التاريخية التي تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه لحظة التبادل، ليست موضع شك في دقتها وصحتها لحظة الاكتساب أو التملك، وإنما يظهر التشكيك في سلامة المبدأ بعد التملك أو حدوث الحدث، إذ تصبح القيمة المسجلة شيئا من الماضي، الذي ينحرف قليلا أو كثيرا عن قيمته الحالية. من هنا بدأت انتقادات لم تنتهي لمبدأ التكلفة التاريخية، حيث أن الظروف الاقتصادية تتسم بالحركة الديناميكية المتغيرة والمتقلبة بشكل دائم، وتتغير القوة الشرائية لوحدة النقد بتغير هذه الظروف في الحالات المختلفة، ومن ثم تم التوجه للقيمة العادلة.

وانطلاقا مما سبق أضحت الشركات بشقيها السلعي والخدمي، بأمس الحاجة لمحاسبة القيمة العادلة، وبهذا جاءت هذه الدراسة لتشكل إسهامة متواضعة تقدم العون لشركات التأمين الأردنية في بيان أثر استخدم القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي على أرض الواقع وبالمنهجية العلمية والتحليل العملي.

2- طرح الإشكالية

محاسبة القيمة العادلة تحسن من آلية عمل الشركات، من هنا كان اختيار شركات التأمين الأردنية ميدانا رئيسيا لاختبار مشكلة الدراسة التي تمثلت في تساؤلات مختلفة عن مدى الإلمام بمحاسبة القيمة العادلة، ومدى تأثير هذه الأخيرة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية.

ووفقا لما تقدم يمكن صياغة مشكلة الدراسة على النحو الآتي:

" ما مدى مساهمة حساب القيمة العادلة على مؤشرات الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية ؟ "

ويندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل يعتبر نموذج القيمة العادلة مقياسا أفضل في الاعتراف والقياس ؟
2. كيف يتم قياس القيمة العادلة وفقا للمعايير المحاسبية ؟
3. هل هناك أثر ذو دلالة احصائية بين محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية ؟
4. هل تطبق شركات التأمين الأردنية محاسبة القيمة العادلة ؟ وما أثر تطبيق كل من (صافي الدخل، التغير في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة) على الأداء المالي لها ؟

3- فرضيات الدراسة:

لقد تم إعداد الفرضيات بما يتناسب مع أهداف البحث، وبشكل يمكن من خلاله بيان مدى ملائمة تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي. ويمكن صياغة فرضيات الدراسة كما يلي:

1. يعتبر نموذج القيمة العادلة من بين نماذج الاعتراف والقياس المحاسبي.
2. يتم قياس القيمة العادلة بناءا على مجموعة معايير محددة.
3. هناك أثر ذو دلالة احصائية بين محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية.
4. تطبق شركات التأمين الأردنية محاسبة القيمة العادلة وهذا من خلال صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة.

4- مبررات اختيار الموضوع:

- الرغبة الذاتية والميل الشخصي في معالجة ودراسة مواضيع القيمة العادلة والمعايير المحاسبية الدولية؛
- تخصص الباحث في مجال المالية والمحاسبة كان السبب في اختيار هذا الموضوع؛
- محاولة إثراء روافد المكتبة.

5- أهداف الدراسة:

من أهداف هذه الدراسة هو الإجابة على مختلف التساؤلات المطروحة واختبار الفرضيات المتبناة بالإضافة إلى ذلك :

- ✓ عرض لأهم بدائل القياس المحاسبي،
- ✓ التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة ومشكلات تطبيقها والمبررات التي دعت إلى التحول من مبدأ التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة؛
- ✓ الوقوف على متطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير؛
- ✓ تحليل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية و علاقتها بالقياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة؛

✓ معرفة مدى تأثير القيمة العادلة في الأداء المالي في البيئة الأردنية.

6- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستبحث في موضوع القيمة العادلة الذي يعتبر من المواضيع المعاصرة لما له من أهمية في التطبيق المحاسبي، وتأثير مباشر وغير مباشر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسات وعلى استمراريتها. كما تأتي أهمية الدراسة من خلال مساهمتها في التعرف على واقع تطبيق شركات التأمين الأردنية لمحاسبة القيمة العادلة على تحسين الأداء المالي وهذا من أجل استيعاب مفهوم القيمة العادلة والوقوف على تحديد مواطن الضعف والقصور بهدف تعزيز مكانة هذه الشركات وتحسين أدائها المالي.

7- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: تتمثل في شركات التأمين الأردنية الواقعة ضمن العاصمة الأردنية عمان.

الحدود الزمانية: أجريت هذه الدراسة اعتمادا على احصائيات شركات التأمين خلال الفترة الممتدة (2013-2015).

8- منهج الدراسة وأدواتها

للإحاطة بمختلف جوانب البحث وللإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات اعتمدنا على المنهج الوصفي في إعداد الإطار النظري للدراسة وتقديم عرض شامل لمفهوم القيمة العادلة. أما الجانب التطبيقي تم الاعتماد فيه على منهج دراسة الحالة، عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وطرق تقدير معلمات نماذجها.

إلى جانب المنهج استخدمنا أدوات للدراسة تمثلت في:

- البرامج الإحصائية المتخصصة مثل: Eviews،
- الاختبارات الإحصائية الخاصة بأسلوب معالجة الدراسة، مثل اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل.

9- مرجعية الدراسة:

فيما يخص مصادر البيانات تم الاعتماد في الجانب النظري على كتب، رسائل ماجستير، أطروحات دكتوراه، ومقالات وغيرها.

أما الدراسة التطبيقية إضافة إلى الكتب والمقالات تم الاعتماد على دروس مرئية متاحة على الانترنيت لفهم أحدث الأساليب الكمية في قياس العلاقة بين المتغيرات.

10- صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة نقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، واختلاف قيمها

باختلاف مصادرها، حيث ركزنا على دليل الشركات لبورصة عمان، إضافة إلى صعوبة ضبط المصطلحات العلمية، وكذا ضيق الفترة الزمنية للدراسة.

11- هيكل البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، مع الالتزام بطريقة IMRAD، ارتأينا إلى تقسيم البحث إلى فصلين اثنين، سبقتهم مقدمة عامة لتنتهي الدراسة بخاتمة عامة.

الفصل الأول: تناول هذا الفصل مراجعة الأدبيات، حيث قسمت هذه الأدبيات إلى مبحثين الأول خاص بالدراسة النظرية الذي تم من خلاله سرد المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة وهذه الأخيرة من منظور المعايير المحاسبية الدولية وكذا علاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

وتطرقنا في المبحث الثاني إلى بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وبعد ذلك أجريت مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة.

أما في الفصل الثاني تناول فيه الجانب التطبيقي لقياس أثر القيمة العادلة على الأداء المالي باستخدام نماذج بيانات بانل لشركات التأمين الأردنية خلال الفترة من عام 2013 حتى عام 2015، حيث قمنا في بداية الفصل بالتعريف بالإطار القياسي المتبع في التحليل، ومنه دراسة وعرض النتائج المتوصل إليها ومناقشتها.

وختمنا الدراسة بخاتمة عامة توصلنا فيها إلى عدة نتائج، واقتراح عدة توصيات.

الفصـــــــل الأول:
محاسبة القيمة العادلة

تمهيد:

إن موضوع اختيار أساس ملائم للقياس المحاسبي ليس من الموضوعات الحديثة في مجال البحث المحاسبي أو أنها نتيجة لظروف طارئة أو أزمات معينة، ولكنها من الموضوعات التي نالت اهتمام معظم الباحثين وكافة الهيئات العلمية والمهنية المسؤولة عن مهنة المحاسبة وتطويرها خلال فترات طويلة، وظل الجدل والخلاف قائما بين تلك الجهات بعضها البعض بخصوص الاتفاق على الأسلوب الملائم للقياس المحاسبي عبر الفترات المتتالية، وهنا نجد أن القائمين على مهنة المحاسبة إنقسموا إلى فريقين الفريق الأول تبنى مدخل القياس وفقا للتكلفة التاريخية، أما الفريق الثاني فكان ينادي بعدم التمسك بالتكلفة التاريخية، وطالب بضرورة التخلي عن هذا الأسلوب واتباع أي من أساليب القياس المعدلة التي تنادي بعدم التمسك بالتكلفة التاريخية، وكان آخرها أسلوب القياس وفقا للقيمة العادلة. ونتيجة لذلك فقد توجهت معظم الهيئات المهنية المشرعة للمعايير المحاسبية في معظم الدولية ومنها مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس لقياس البنود المالية.

وعليه سنحاول في هذا الفصل بيانأهمية القيمة العادلة من خلال التطرق إلى الإطار النظري للقيمة العادلة وأهم المعايير التي تناولت موضوع القيمة العادلة وأيضا علاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهذا ضمن **المبحث الأول**. أما **المبحث الثاني** فنحاول من خلاله عرض لأهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة

لقد مرت المحاسبة بصعوبات كبيرة في سبيل اختيار الأساس المناسب للقياس المحاسبي، والذي يعتبر أحد وظائفها الأساسية، فاختيار الطريقة الأكثر ملائمة في توفير المصداقية للمعلومات المحاسبية من أجل تلبية احتياجات مستخدمي هذه المعلومات ومساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، فالصعوبة تكمن في اختيار أنسب بدائل القياس التي تتصف بالخصائص النوعية والتي تجعلها مفيدة وذات معنى، حيث احتلت التكلفة التاريخية مكانة كبيرة كأحد مبادئ القياس المحاسبي لعقود من الزمن حيث تمثل الواقع الفعلي للحدث وقت وقوعه، فهو يمتاز بمزايا عديدة وسهولة في التطبيق ودرجة عالية من الموثوقية، فالظروف الاقتصادية المتغيرة باستمرار وتغير القوة الشرائية للنقد تبعا لتلك الظروف مما أثار العديد من الانتقادات لمبدأ التكلفة التاريخية، ونتيجة لذلك دعا الهيئات المحاسبية الدولية إلى البحث عن بديل أنسب للقياس، وهو القياس بالقيمة العادلة.

وعليه سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم القيمة العادلة ومبررات التوجه نحو القيمة العادلة إضافة إلى أهم المعايير الدولية التي تطرقت لمحاسبة القيمة العادلة من حيث الافصاح والاعتراف، وكذا علاقة هذه الأخيرة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة

الفرع الأول: التكلفة التاريخية ومبررات التحول نحو القيمة العادلة

يعد مبدأ التكلفة التاريخية أحد المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسكبها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي ويعتبر من أهم المبادئ التي يعتمد عليها النموذج المحاسبي المعاصر كأساس لتقويم كل من الأصول والخصوم، حسب سعر التبادل الفعلي الممثل لقيمة النقد، أو النقد المكافئ المدفوع لحيازتها في تاريخ اقتناء الأصل أو نشوء الالتزام، مع تجاهل التغيرات التي تحدث للأصل بعد تاريخ الاقتناء[1]، ويقوم مبدأ التكلفة التاريخية على عدة مبررات، حيث توفر درجة كبيرة من الموضوعية في القياس حيث تكون الأرقام قابلة للمقارنة وتسهل عملية التحقق بدقة من بيانات التكلفة التاريخية وبالتالي إعطاء درجة عالية من الثقة في المعلومات المحاسبية. وقد استمر استخدام التكلفة التاريخية كأساس

[1] محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، مكتبة دار المنارة، عمان، 2006، ص.ص 137-138.

للقياس والتسجيل نظرا لاعتماده على وقائع حدثت بالفعل ومؤيدة بالمستندات وغير عرضة للاختلافات في التقدير والحكم الشخصي، ويسهل التحقق منها، وتقاس بما دفع مقابلها من مبالغ نقدية أو ما يعادلها في وقت حدوثها[2].

فالتكلفة التاريخية تمثل النموذج التقليدي للتوثيق المحاسبي الذي يقوم على أساس إثبات جميع الموارد والحقوق والمصروفات والالتزامات بالكلفة المحددة لحظة وقوع عملية التبادل بين المؤسسة والأطراف الذي تتعامل معهم وهذه تمثل الكلفة الحقيقية والعادلة لحظة وقوع الواقعة، وغالبا ما تكون موثقة بمستندات ثبوتية توفر إمكانية التثبت والتحقق منها[3].

كما يعتمد مبدأ التكلفة التاريخية على عدد من الفروض و المبادئ المحاسبية، كما أن هناك مزايا عديدة تبرر استخدام هذا المبدأ ومن أهمها ما يلي[4]:

- ✓ مبدأ تحقق الإيرادات والذي يقضي طبقا لمفهومه التقليدي بعدم الاعتراف بأي تغيرات في قيم الأصول والخصوم إلا بعد تحققها عن طريق إجراء تبادل مع طرف آخر؛
- ✓ مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات والذي يقضي بتحديد الدخل عن طريق مقابلة إيرادات الفترة بتكاليف هذه الفترة فقط، وليس عن طريق مقارنة صافي قيمة الأصول أول وآخر الفترة المحاسبية؛
- ✓ فرض استمرارية المشروع والذي يقضي بأن المشروع في حالة استمرار بأعماله الاعتيادية خلال الفترة المنظورة والتي يجب أن لا تزيد عن(12) شهرا من تاريخ التوقيع على الميزانية العمومية، وبالتالي لا تستخدم القيم الجارية للأصول إلا في حالة واحدة فقط هي في حالة التصفية؛
- ✓ مفهوم الثبات حيث أن أساس التكلفة التاريخية يقضي بأن الأصول والخصوم تظل مقومة بالتكلفة من فترة إلى أخرى بغض النظر عن أي تغيرات في الأسعار؛
- ✓ من ضمن القيود التي تفرضها المحاسبة المالية هي" مبدأ الحيطة والحذر"، حيث يتم تجاهل ارتفاع أسعار الأصول، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى إظهارها في قائمة المركز المالي بقيم متحفظة؛

---

[2] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص:19.

[3] زهير خضر ياسين، **القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة – العراق،– العدد 14، الجزء الثاني، 2010، ص:154.

[4] سالم عبد الله حلس، يوسف محمود جربوع، **تأثير استخدام أساس التكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية في ظل التضخم المالي وموقف المراجع الخارجي من هذه الظاهرة – دراسة تحليلية لآراء المراجعين القانونيين في فلسطين–**، مجلة الدراسات التجارية، العدد الأول، فلسطين، 2006، ص.ص14- 15.

✓ يفترض ثبات وحدة النقد ولكن في فترات التضخم تتغير قيمة وحدة القياس النقدي، مما يؤثر على مصداقية المعلومات المالية المعدة وفقا له والمحتواة في القوائم المالية[5]؛

إضافة إلى النقاط السابقة الذكر يعتبر مبدأ التكلفة التاريخية الأفضل لأغراض فرض الضرائب، لأنه يوفر دليلا قابلا للإثبات عن المعاملات المالية، وتعتبر الملائمة الإدارية والقابلة للإثبات من المسائل الهامة في أي نظام ضريبي، وذلك لتخفيض تكاليف الإدارة وتقليل التهرب من الضرائب[6].

وبالرغم من تلك المبررات التي يقوم على أساسها مبدأ التكلفة التاريخية، واتساقه مع الفروض والمبادئ المحاسبية، إلا أنه أثار كثيرا من الانتقادات حول محدودية فائدة استخدام القوائم والتقارير المالية الناتجة عنه، خصوصا الانتقاد بعدم ملائمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرارات، ويقصد بذلك في حالات التضخم حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية وبالتالي لا تمثل القوائم المالية المركز المالي الحقيقي للمؤسسات الاقتصادية، كما يجعل الأرقام المحاسبية بعيدة عن التعبير عن القيم الجارية لعناصر القوائم المالية[7].

إن مبررات العدول عن مبدأ التكلفة التاريخية صاحبها مبررات لتطبيق البديل وهو تطبيق محاسبة القيمة العادلة ولعل من أهم هذه المبررات ما يلي[8]:

1- إن المحاسبة وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على إعطاء المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات والتي تطلبها الأطراف المختلفة المستخدمة لها، من هنا أصبح من الضروري البحث عن مقاييس أخرى بخلاف مبدأ التكلفة التاريخية حتى ولو اقتضى الأمر إلى التنازل عن الموضوعية بمعناها التقليدي؛

2- إن تطبيق التكلفة التاريخية يؤدي إلى أخطاء في قياس الدخل بسبب فرض ثبات وحدة النقد في ظل الارتفاع العام لمستوى الأسعار، حيث تصبح وحدة القياس المستخدمة غير متجانسة بالنسبة للعمليات والفترات المالية بسبب التغير في قيمتها والنظر إلى تدني قيمتها وقوتها الشرائية، وبالتالي فإن المحاسب يقوم بجمع وطرح قيم وأحداث وعمليات مالية كما لو كانت ذات قوة شرائية واحدة على الرغم من اختلاف قوتها الشرائية مثلما هو الحال في حالة

---

[5] بدوي الياس، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012، ص: 88.

[6] فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009، ص: 80.

[7] عماد زهران، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005، ص: 104.

[8] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، مرجع سبق ذكره، ص.ص20-21.

جمع أو طرح الدينار من الدولار دون إجراء عمليات التحويل، الأمر الذي يتسبب في عدم دلالة القوائم المالية، وعدم إمكانية استخدامها في عقد المقارنات فيما بينها؛

3– إن إتباع مبدأ التحقق بمفهومه التقليدي وفقا للتكلفة التاريخية يؤدي إلى حدوث أخطاء في توقيت الإثبات (الاعتراف المحاسبي) بالتغيرات في القيمة، حيث تكون نتائج الأعمال عبارة عن خليط من الدخل الخاص بالفترة المالية والدخل الذي تم اكتسابه حاليا والذي لم يتحقق في الفترات السابقة؛

4–توفر قوائم مالية عادلة وحقيقية لأغراض الدمج بين الوحدات الاقتصادية[9].

الفرع الثاني: ماهية القيمة العادلة

لم تعد القيم التي تظهر في القوائم المالية في ظل المحاسبة القائمة على التكلفة التاريخية تقدم الخدمات المطلوبة منها بالنسبة للمستثمرين الذين يحتاجون إلى معلومات عادلة تمثل الوقائع الاقتصادية لاتخاذ قرارات سليمة، من هنا كان البحث عن البديل الذي يقارب بين القيم الاقتصادية والقيم المحاسبية فكانت محاسبة القيمة العادلة هي الخيار الأمثل لإيجاد التلاقي في المفاهيم بين المحاسبيين والاقتصاديين، فهي تمثل ثورة محاسبية ألغت عددا من المفاهيم المحاسبية التقليدية، الغرض منها تقديم معلومات ملائمة لمستخدمي القوائم المالية.

1–مفهوم القيمة العادلة

لا جدال بأن مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، وأحدث تغييرا شاملا في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى أجل طويل، وكان ذلك نتاجا للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة[10].

فالقيمة العادلة تعتبر المقياس الأفضل في الاعتراف والقياس المحاسبي لأنها تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، فلذلك تعتبر أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات، وتتبع القيمة العادلة في القياس والإفصاح عن العمليات والأحداث الماضية والحاضرة منهج تقييمي يحسن من خاصية قابلية المعلومات للمقارنة[11].

---

[9] محمد إبراهيم زيدان، **المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، العدد الثاني، 2001، ص.ص 94-95.

[10] صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008،ص: 111.

[11] محمد مطر، موسى السويطي، **أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات بالقوائم المالية**، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، 13-14 سبتمبر 2006، ص: 7.

- **القيمة العادلة في اللغة**

القيمة العادلة لغة: يقال قيم الشيء تقييما أي قدر قيمته، ويقال عادل بين الشيئين أو وازن بينهما وجعل الشيء مثله قائما مقامه والعدل إعطاء المرء ما له وأخذ ما عليه، وعليه فالمعنى اللغوي للقيمة العادلة هو قيمة الشيء المقدرة تقديرا صحيحا بعيدا عن التحيز أو الخطأ[12].

أما عبارة (Fair Value) المستعملة في اللغة الإنجليزية تثير فينا إحساس عميق والرغبة في المعاملة العادلة (FairDealing) والثروة الحقيقية (True Worth) للاعتراف بها وتثمينها، فهي تنقل جوهر الحقيقة (Truth) والاستقامة (Fairness)، إن المصطلح المستعمل للقيمة العادلة من قبل هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASB) هو أساسا القيمة السوقية (Market Value)، وبالتالي فهي غالبا ما تستعمل مصطلح (Mark-To- Market) كمرادف لـ(Fair Value) أين يتم تبادل الأصول والخصوم في سوق نشطة وأن القيمة العادلة يمكن تحديدها بسهولة من قبل معدي القوائم المالية[13].

- **تعريف القيمة العادلة في الفكر المحاسبي**

عرفت القيمة العادلة "بأنها المبلغ الذي يتم فيه مبادلة أصل ما أو تسديد التزام ما بين طرفين على اطلاع ورغبة في عملية البيع والشراء ولا يوجد بينهم مصالح"[14].

يمكن تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن من خلاله مبادلة أصل أو تسوية التزام بين أطراف مستقلة، وعلى معرفة وبينة بالحقائق المحيطة بالصفقة وفي ظل آليات السوق، أي أنها تعبر عن المبلغ الذي من أجله يستطيع أن يستبدل أصل أو يسدد دين بين أطراف على معرفة أو موافقة في إطار معاملة مبرمة في ظروف عادية[15].

كما أصدر مجلس المعايير المحاسبية الدولية (IASB) عدة معايير تبنى فيها مفهوم القيمة العادلة عند إعداد القوائم المالية، وتناول فيها تعريف القيمة العادلة بأنها: "المبلغ الذي يمكن أن تتم به مبادلة الأصل، أو تسوية الالتزام بين أطراف مطلعة وراغبة في التعامل على أساس تجاري بحت"، وقد ورد هذا التعريف في العديد من المعايير أهمها الفقرة

---

[12] عماد زهران، مرجع سبق ذكره، ص: 12.

[13] بسمة سويد، **دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)**، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012، ص: 41.

[14] جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2013، ص: 468.

[15] Jean- François et Bernard, colasse, **juste valeur**,economica, Paris, 2001, p: 05.

(11) من المعيار رقم (32)، الفقرة (8) من المعيار رقم (38)، الفقرة (9) من المعيار رقم (39)، الفقرة (5) من المعيار رقم (40) والفقرة (8)من المعيار رقم (41). وقد تعزز هذا التوجيه بإصدار معيار الإبلاغ المالي رقم (07) بعنوان: الأدوات المالية: (الإفصاحات)، الذي ركز على الإفصاح عن القيمة العادلة للأدوات المالية[16].

وهي مرادفة للقيمة السوقية وتمثل سعر التبادل العادل المقدر باستخدام مدخلات ملائمة (وثيقة الصلة) من مراجع الأسواق وتقنيات التقييم[17].

وقد قدم مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB** في معياره رقم **157** مفهوما شاملا للقيمة العادلة حيث عرفها على أنها "الثمن الذي سيتم استلامه لبيع أحد الأصول أو المدفوع لسداد التزام في صفقة منظمة ما بين المشاركين في السوق عند تاريخ القياس"[18].

فالسوق النشط يقصد به السوق الذي يعظم من المبلغ المتوقع لبيع الأصل أو يقلل من المبلغ الذي سيدفع عن نقل المسؤولية، والصفقة المنظمة تعني عرض الأصول والالتزامات خلال فترة زمنية كافية لإطلاع جميع الأطراف عليها والتسويق لها.[19]

وكما يعرفها Peter Martin مصطلح "القيمة العادلة"، "ثمن الخروج، أي السعر الذي قد تكون وردت في بيع أحد الأصول أو المدفوعة لنقل المسؤولية في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ التقييم"[20].

ويتضح من التعاريف السابقة أن مفهوم القيمة العادلة يقوم على محورين كما يلي [21]:

المحور الأول: الأطراف الداخلة في الصفقة، ويفترض توافر ما يلي:

✓ أن تتم الصفقة بين أطراف غير ذوي علاقة: فأحد الجوانب الهامة للطريقة التي تفسر بها القوائم المالية هي أن الصفقات والعمليات عادة ما تتم على أساس متوازن بمعنى أن الصفقة تمت بين طرفين مستقلين، وكلاهما يسعى للتفاوض على أحسن شروط يمكن الحصول عليها؛

---

[16] تامر مزيد رفاعه، **أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص:20.

[17] Australian Office of Financial Management (AOFM), **Introduction of Fair Value Accounting**, Annual Report, 2004-2005,Australia,Review, P43.

[18] Financial Accounting Standards Board, 2006, FAS157, p: 08, Available on: http://www.fsab.org

[19] ShamkutsVolha, **Fair value accounting**, Bs-thesis in business administration, Faculty of businessadministration, University of Iceland, Iceland, 2010, p: 10.

[20] Peter Martin, **Cavaluation de la juste valeur Directeur**, Normes comptables Conseil des normescomptables 277, rue Wellington Ouest Toronto (Ontario) M5V 3H2 Juillet 2009, P 12.

[21] طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة (المحاسبة عن القيمة العادلة)**، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص.ص 153-154.

✓ أن تتم الصفقة بين أطراف راغبة في عقد الصفقة ومطلعة على الحقائق الأساسية ذات الصلة، ولا توجد معلومات هامة لدى طرف دون الآخر، وهو الأمر الذي يطلق عليه عدم تماثل المعلومات.

المحور الثاني: الظروف التي تتم فيها الصفقة:

حيث يشترط أن تكون هذه الظروف طبيعية (عادية)، فالصفقات التي تتم مثلا في ظل ظروف التصفية لا تعبر عن القيمة العادلة، لأن البائع يكون مجبرا على البيع وكلما زاد ضغط الوقت للعثور على مشتري كلما زاد التحريف عن القيمة العادلة.

2- أهمية القيمة العادلة

✓ تعكس التغيرات في الحالة المالية للمؤسسات والناتجة عن التقلبات في معدلات الفوائد وأسعار الصرف وأثرها على أسعار الأسهم، وتوضيح مقدار التغييرات في عوائد الأسهم المرتبطة بها؛

✓ تقلل من مشكلة المكاسب الوهمية للأصول المالية ذات الجودة المرتفعة والتي تعتبرها المؤسسات مكاسب حقيقية، بينما تحتفظ بالأصول المالية ذات الجودة المنخفضة لتجنب خسائر محققة؛

✓ تحسن جودة ودقة المعلومات المتعلقة بحقوق الملكية الواردة بالقوائم والتقارير المالية المنشورة[22]؛

3-أهداف استعمال القيمة العادلة

يهدف مفهوم القيمة العادلة إلى إظهار بنود الحسابات المختلفة بالقيمة الأقرب إلى الواقع، في تاريخ إعداد الميزانية العمومية، فالقيمة العادلة لا تمثل المبلغ الذي سوف تتسلمه أو تدفعه المؤسسة الاقتصادية في عملية إجبارية أو تصفية غير اختيارية أو مضطرة للبيع[23].

وعليه فإن قيام المؤسسة الاقتصادية بتطبيق محاسبة القيمة العادلة ومعرفة القيمة الحقيقية لها يعود لعدة أسباب أهمها[24]:

- لاتخاذ قرارات استثمارية وتجارية رشيدة متعلقة ببيع أو شراء الاستثمارات (الاختيار من بين البدائل) وقرارات الاندماج التي تتم بين المؤسسات أو قرارات الحيازة (الشراء) لمؤسسة ما، بحيث تكون مبنية على معلومات مالية ذات موثوقية عالية؛
- التخطيط لأعمال المؤسسة؛
- تحديد كمية رأس المال الذي يجب تكريسه لخطوط الأعمال المتنوعة.

---

[22] محمد زيدان إبراهيم، **مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، العدد الرابع، 2003، ص.ص 14-15.

[23] بونعجة سحنون، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير مشورة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010/2011، ص: 61.

[24] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 27.

المطلب الثاني: الإطار التطبيقي للقيمة العادلة

الفرع الأول: أساليب قياس القيمة العادلة

1-مداخل تقييم القيمة العادلة:

على المؤسسة استخدام أساليب تقييم مناسبة ضمن الظروف المحيطة بإجراء عملية التقييم، وتوفير بيانات كافية لقياس القيمة العادلة، وتعظيم استخدام المدخلات ذات الصلة التي تساعد في عملية قياس القيمة العادلة والتقليل من استخدام المدخلات غير القابلة للتأكد منها ومشاهدتها[25].

بالنسبة للمعيار الأمريكي SFAS No 157 حدد ثلاث مداخل لتقنيات التقييم وهي[26]:

♦ **مدخل السوقMarket Approach:**

ويتم بموجبه استخدام الأسعار السوقية والمعلومات الملائمة المتأتية من عمليات سوقية تتعلق بأصول أو مطلوبات أو مجموعة أصول مطابقة أومقارنة (مشابهة).

♦ **مدخل التكلفة Coste Approach**:

ويعكس القيمة التي يتطلبها استبدال الطاقة الخدمية للأصل، أي تكلفة الاستبدال الجارية.

♦ **مدخل الدخل Income Approach**:

يتم بموجبه تحويل القيم المستقبلية (التدفقات النقدية المستقبلية أو الدخل أو المصروفات) إلى قيم جارية مخصومة تعكس توقعات السوق الجارية عن هذه القيمة المستقبلية.

الفرع الثاني: تقييم نموذج القيمة العادلة

إن الحماس المتزايد لإتباع منهج القيمة العادلة كان بسبب النتائج السلبية المترتبة على افتراض ثبات وحدة النقد تحت كل الظروف الاقتصادية، ومنه فقد تطورت أسس القياس المحاسبي وأساليب العرض والإفصاح، حتى تعكس المعلومات المحاسبية تأثيرات التغير في المستويات الأسعار في فترات التضخم الاقتصادي[27].

---

[25] عايض فلاح عايض الجسار، **ملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014، ص: 45.

[26] صبري أحمد شهاب، **أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2016، ص: 17.

[27] عرابة الحاج وآخرون، **دور القيمة العادلة في الحفاظ على رأس المال والتوجه نحو الدخل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر 2014، ص: 308.

1-مزايا تطبيق القيمة العادلة

للقيمة العادلة مزايا عديدة يمكن ذكر أهمها:

✓ تعطي القيمة العادلة صورة أقرب للواقع وحالة الأسواق المالية فيما يرتبط بقيم الأصول المسعرة بها مقارنة مع التكلفة التاريخية، ومن ثم تقليل الفجوة بين القيمة الدفترية المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة والقيمة السوقية، والتي كثيرا ما تلاحظ عند استعمال التكلفة التاريخية في قياس أصول والتزامات المؤسسة[28]؛

✓ يستطيع المهتمون بالقوائم المالية متابعة التغيرات التي تطرأ على هذه الأصول من فترة لأخرى بشكل ممتاز مما يمكنهم وبشكل جيد معرفة وقياس أداء المؤسسة بشكل أفضل[29]؛

✓ يساعد على تحسين الشفافية في القوائم المالية ودعم الأسواق المالية، ويخفض من الفرص المتاحة لإدارة الأرباح خاصة في حالة توافر أسعار سوقية للأصول والالتزامات محل التقييم[30].

2- انتقادات وعيوب القيمة العادلة

على الرغم من الفائدة الكبيرة من تطبيق محاسبة القيمة العادلة إلا أنها لا تخلو من الانتقادات التي نوجزها في ما يلي:

✓ يصعب تحديد القيمة السوقية العادلة لكثير من أصول المؤسسة، عندما لا تتوافر لها أسواق نشطة ومنتظمة، أو لا تتوافر معلومات كافية عن خصائصها الفنية، مما يعيق إجراء المقارنات بينها وبين أصول شبيهة يتم القياس عليها في احتساب أو تقدير قيمتها العادلة؛

✓ يتطلب الوقوف على الظروف المحيطة بالقيمة العادلة بذل مجهود أكبر وتكبد مصروفات إضافية، مما يؤدي إلى زيادة تكلفة إعداد القوائم المالية على منفعتها[31]؛

✓ تعتبر معقدة فيما يتعلق بالاستثمارات وذات طرق وقياس مختلفة، منها ما يتعلق برغبة المؤسسة في الاحتفاظ بالاستثمارات ومنها ما يتعلق بموضوعية تقدير القيمة العادلة[32].

---

[28] Benoît Lebrun, **Normes Comptables, L'application De La Juste Valeur A Tous Les Instruments Financiers**, In The CertifiedAccountant, 3rd Quarter 2008 - Issuse 35, P 33.

[29] حازم الخطيب، ظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004، ص: 25.

[30] أحمد حلمي رضوان، **دور آليات الحوكمة في تحسين ملائمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة بالتطبيق على بنوك السعودية**، معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المجلد 53، العدد الثالث، 2012، ص: 422.

[31] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 199.

[32] معتز أمين عبد الحميد، **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن، 2008، ص: 12.

المطلب الثالث: معايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) المتعلقة بالقيمة العادلة

الفرع الأول: استعمالات القيمة العادلة

سيتم الحديث عن بعض المعايير المحاسبية الدولية التي تطرقت إلى محاسبة القيمة العادلة:

1. المعيار المحاسبي الدولي رقم 16: IAS 16 الممتلكات، التجهيزات والمعدات (الأصول الثابتة) تمثل الممتلكات، التجهيزات، والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن بين الأمثلة لهذه الاستثمارات: الأراضي، المباني، السفن، الطائرات والسيارات، والتركيبات، والمعدات المكتبية[33].

❖ **هدف المعيار**

وصف المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة (العقارات، الآلات والمعدات، والأثاث وغيرها) ويشمل ذلك[34]:

1-توقيت الاعتراف بالأصول وتسجيلها بالدفاتر؛

2-تحديد القيم الدفترية المعدلة للأصل باستخدام نموذج التكلفة ونموذج إعادة التقييم.

2. المعيار المحاسبي الدولي رقم 32: IAS 32 الأدوات المالية: الإفصاح والعرض

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معيارين خاصين بالأدوات المالية وهما المعيار رقم 39 و32 الخاص بالأدوات المالية، حيث يهدف إلى تقديم مفهوم الأدوات المالية وطرق تصنيفيها، توضيح شرط الاعتراف بالأدوات المالية في الميزانية وإعطاء معلومات متنوعة حول الأدوات المالية.[35]

صدر هذا المعيار في عام 1995، يطبق بعد أن أجري عليه أحدث تعديل ابتداء من 2005 مع أخذ التعديلات على المعيار 7 من معايير التقرير لعام 2007 والتي تطبق عام 2009[36].

❖ **هدف المعيار**

يهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالقوائم المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية. كما أدت التطورات

---

[33] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص: 92.

[34] طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية –دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006، ص: 201.

[35] مرازقة صالح، **كفاءة معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 26/25 ماي 2010، ص: 8.

[36] بوقرة رابح، عريوة محاد، **أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد الأول، جوان 2014، ص: 26.

المتلاحقة في أسواق المال الدولية إلى انتشار استخدام العديد من الأدوات المالية سواء في صورتها التقليدية الأساسية كالسندات أو في شكل صورة مشتقاتها مثل مقايضات أو مبادلات معدلات الفائدة[37].

3-المعيار المحاسبي الدولي رقم 39: IAS 39 الأدوات المالية : الاعتراف والقياس

❖ **هدف المعيار**

يهدف المعيار إلى وضع قواعد الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية والالتزامات المالية وبعض العقود المتعلقة ببيع وشراء الأصول غير المالية[38].

❖ **أنواع بنود الميزانية**

الشكل التالي يوضح بنود الميزانية المتعلقة بالأدوات المالية

الشكل (1.1): أنواع بنود الميزانية المتعلقة بالأدوات المالية

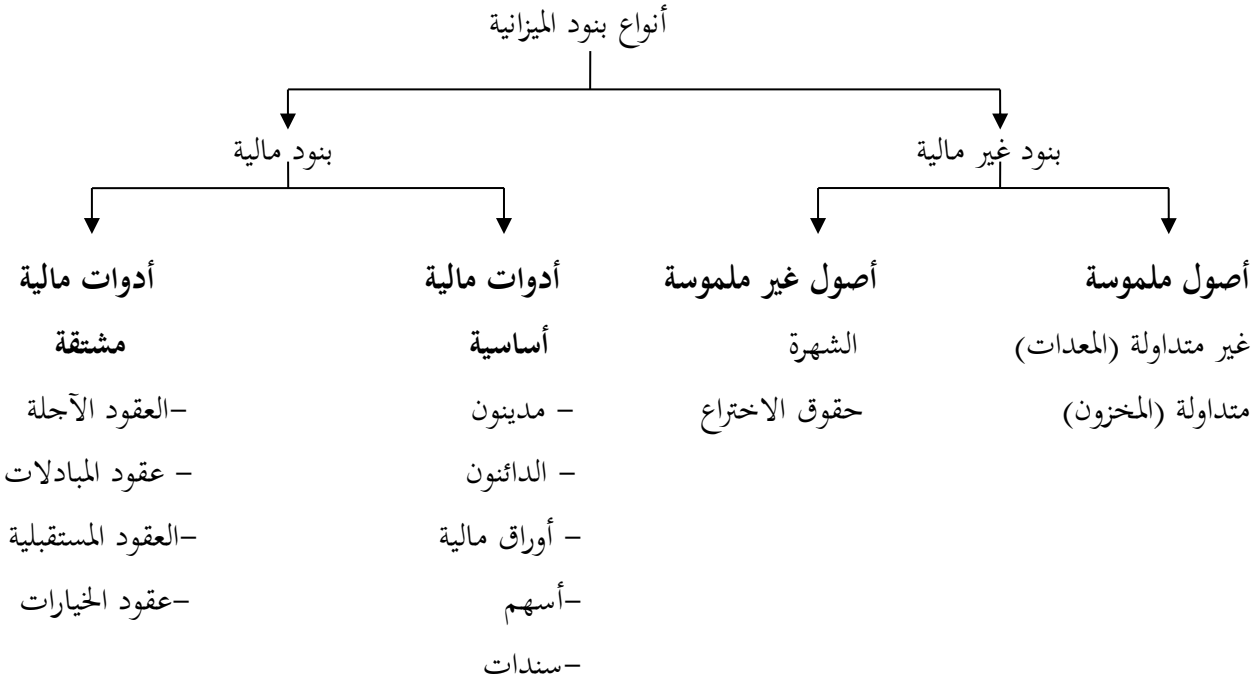

المصدر: أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص:57.

[37] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، الجزء الثاني، مرجع سبق ذكره، ص: 199.

[38] روحي وجدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010، ص: 10.

4-المعيار المحاسبي الدولي رقم 40: IAS 40 الاستثمارات العقارية

يعرف الاستثمار العقاري بأنه: "ملك (أرض أو مبنى أو جزء من مبنى أو كلاهما) في حيازة (المالك أو المستأجر بموجب عقد إيجار تمويلي) لكسب مبالغ إيجارية أو رفع قيمة رأس المال أو كلاهما[39].

❖ **هدف المعيار**

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للاستثمارات العقارية من حيث الاعتراف والقياس اللاحق لها بعد الاعتراف الأولي ومتطلبات الإفصاح الخاصة بها[40].

5. المعيار المحاسبي الدولي رقم 41: IAS 41 الزراعة

يعرف هذا المعيار النشاط الزراعي بأنه:

"هو إدارة التحول البيولوجي للأصول البيولوجية إلى منتجات زراعية لأغراض البيع أو الإستهلاك أو إجراء معالجات أخرى لها، أو تحويلها إلى أصول بيولوجية أخرى"[41].

❖ **هدف المعيار**

يهدف إلى بيان المعالجة المحاسبية وعرض البيانات المالية المتعلقة بالنشاط الزراعي والإفصاح المتعلق به.

يطبق ابتداء من عام 2003[42].

6. المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 4: عقود التأمين

عقد يقبل بمقتضاه طرف (شركة التأمين) مخاطر تأمين هامة بخلاف المخاطر المالية والتي يتم تحويلها من طرف آخر (المؤمن عليه). فالحقوق والالتزامات المنصوص عليها في عقود التأمين (التي تشترط الدفع بناءا على متغيرات مادية) مستبعدة من نطاق المعيار 39. ووفقا لهذه العقود يتم الدفع بشكل نموذجي – ولكن ليس دائما– بناءا على مقدار خسارة المؤسسة، وبدون هذا الاستبعاد يجوز أن تصنف هذه العقود على أنها مشتقات وينفذ مجلس IASC مشروعا منفصلا لتطوير معيار محاسبة تأمين لهذه العقود[43].

بداية سريان المعيار في 2005.

---

[39] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل (1)**، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 190.

[40] روحي وجدي عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص: 11.

[41] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة، قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل**، الجزء الخامس، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006، ص: 269.

[42] مأمون حمدان، **معايير المحاسبة الدولية**، مرجع سبق ذكره، ص: 46.

[43] طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة عن القيمة العادلة**، مرجع سبق ذكره، ص: 133.

❖ **هدف المعيار**

تحديد التقارير المالية لعقود التأمين من جانب المؤسسة المصدرة لها (شركة تأمين) إلى أن يتم استكمال مجلس IASB المرحلة الثانية من عقود التأمين[44].

7-المعيار الدولي لإعداد التقاريرالمالية IFRS 7: الأدوات المالية: الإفصاحات

أصدر المعيار في 2005، وذلك لحاجة مستخدمي القوائم المالية لمعلومات حول المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات وكيفية إدارتها، لأن هذه المعلومات تؤثر على تقييم المستخدمين للمركز المالي والأداء المالي للمؤسسة ومبلغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، وقد تم تعديل المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) الإفصاحات في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المشابهة، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (32) الأدوات المالية: العرض والإفصاح، وكجزء من التعديل أزال المجلس الإفصاحات المزدوجة وقام بتبسيط الإفصاحات عن تركيزات الخطر، وخطر الإئتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر السوق، وبذلك تم جمع كل إفصاحات الأدوات المالية في معيار واحد لكل أنواع الكيانات، وذلك بهدف تقديم إفصاحات عن البيانات المالية والذي يؤدي إلى تقييم أهمية الأدوات المالية[45].

❖ **هدف المعيار**

يهدف المعيار الدولي لإعداد التقرير المالي رقم (7) إلى الطلب من المؤسسات توفير الإفصاحات في بياناتها المالية التي تمكن المستخدمين من تقييم[46]:

-أهمية الأدوات المالية للمركز المالي والأداء المالي للمؤسسة.

-معرفة طبيعة ومدى المخاطر الناجمة من الأدوات المالية التي تتعرض لها المؤسسة، وطريقة إدارة هذه المخاطر.

8-المعيار الدولي لإعداد التقاريرالمالية IFRS 9: الأدوات المالية[47]

يعد هذا المعيار نقطة تحول هامة في الفكر المحاسبي الذي يتجه أكثر فأكثر نحو مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإثبات المحاسبي، وذلك بهدف تعزيز خاصية الملائمة للمعلومات المحاسبية المعروضة في التقارير المالية، وقد صدر هذا المعيار في شهر نوفمبر 2009، وأصبح ساري المفعول مع مطلع العام 2013، وقد جاء هذا المعيار ليحل محل معيار المحاسبة الدولي رقم 39.

---

[44] طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة (الإفصاحات)**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 7.

[45] محمد محمد حامد، **قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وآثاره على دلالة القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، حلوان، 2010، ص: 21.

[46] علي حسين الدوغجي، عباس فاضل العكيلي، **الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 25، جامعة بغداد، 2013، ص: 60.

[47] جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 471.

9-المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 13: الأدوات المالية

صدر هذا المعيار في ماي 2011، ليبدأ سريان المعيار في جانفي 2013، يعتبر من المعايير الحديثة التي تتناول قياس القيمة العادلة للأصول والخصوم، جاء كمشروع مشترك بين مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB من أجل معرفة متى يتم اللجوء إلى استعمال القيمة العادلة في التقييم وتطوير متطلبات القياس والإفصاح عن المعلومات المتعلقة بها.

❖ **هدف المعيار**

يهدف إلى توحيد تقييم القيمة العادلة من خلال وضع مفهوم موحد كما يلي:" أن القيمة العادلة عبارة عن المبلغ المحتمل الحصول عليه لقاء التنازل عن أصل معين أو تحويل خصم معين بين الأطراف المتعاملة في السوق وفي ظروف عادية بتاريخ عقد الصفقة". بالإضافة إلى إلزام الجهة المسؤولة عن إعداد القوائم المالية بتقديم الأدلة الكافية والتي تم من خلالها تحديد القيمة المضافة لعناصر المركز المالي[48].

الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية

لقد أدى توجه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، وعملية قياس الأصول والالتزامات بقيمتها العادلة إلى تبلور البحث والاهتمام بالقيمة العادلة حاليا، ولا سيما في البلدان التي تبنت مؤخرا معايير المحاسبة الدولية، حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية العديد من الأسس والإرشادات للوصول إلى القيمة العادلة بالتفصيل في العديد من المعايير المحاسبية[49].

1-متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة حسب معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS)

يمكن تحديد متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة من خلال الجدول التالي:

[48] زبير عياش وآخرون، **إشكالية جودة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر- بين الواقع والتطبيق-**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر 2014، ص: 206.

[49] زيد عثمان دنون، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015، ص: 29.

الجدول رقم (1.1): متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية (IAS)

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة
16	**الممتلكات، التجهيزات والمعدات**	الفقرة 27و33: بعد الاعتراف الأولي بالأصل، يجب أن يظهر بند الممتلكات والمصانع والمعدات بمبلغ إعادة التقييم التي تساوي القيمة العادلة بتاريخ إعادة التقييم مطروحا منها أي استهلاك متراكم لاحق وأية خسائر لاحقة متراكمة في انخفاض القيمة، في حين يجب تسجيل الزيادة في قيمة الممتلكات والمعدات الناتجة عن إعادة التقييم في حقوق الملكية تحت مسمى فائض إعادة التقييم. ويتم الاعتراف المحاسبي بمبلغ الزيادة الناتجة عن إعادة التقييم كدخل بحيث لا تتجاوز الزيادة المعترف بها كدخل قيمة نقص سابق لإعادة تقييم البند نفسه الذي كان قد تم الاعتراف به سابقا كمصروف.
18	**الإيراد**	الفقرة 09: يجب قياس الإيراد بالقيمة العادلة للمقابل المستلم أو القابل للاستلام
22	**اندماج المشروعات**	الفقرة 11: للتعرف على المشروع المتملك في حالات ضم العمال، فإنه المشروع ذا القيمة العادلة الأكبر هو المتملك؛ الفقرة 15: يجب أن تكون القيمة العادلة متقاربة المشاريع عند الضم حتى يتحقق أحد شروط توفر مشاركة متبادلة في المخاطر والمنافع؛ الفقرة 32: معالجة نقطة المرجعية: تشكل القيمة العادلة للأصول والالتزامات المحددة المتملكة– وذلك في حدود حصة المتملك– جراء من قياس الأصول والالتزامات القابلة للتحديد المتعرف بها؛ الفقرة 34: المعالجة البديلة المسموح بها: يجب قياس الأصول والالتزامات القابلة لتحديد المتعارف بها بقيمتها العادلة بتاريخ التملك.
26	**المحاسبة والتقارير عن برامج منافع التقاعد**	الفقرة 32: إلزام تسجيل استثمارات برامج منافع التقاعد بالقيمة العادلة، وفي حالة الأوراق المالية القابلة للتداول، فإن القيمة العادلة هي القيمة السوقية، ولكن عندما لا يتوافر تقدير للقيمة العادلة لاستثمارات البرامج، فيجب الإفصاح عن أسباب عدم استخدام القيمة العادلة.
30	**الإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المتشابهة**	الفقرة 24: يجب على البنك إظهار القيمة العادلة لكل مجموعة من بياناته الحسابية الختامية سواء كانت أصول أو خصوم كما ينص على ذلك المعيار المحاسبي الدولي الثاني والثلاثون "الأدوات المالية: الإفصاح والعرض" والمعيار المحاسبي الدولي التاسع والثلاثون الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.
32	**الأدوات المالية: الاعتراف والقياس**	الفقرة 51: في حالة التخلص من أصل مالي بأكمله، ونتج عن ذلك أصل مالي أو التزام مالي جديد، فيجب الاعتراف بهذا الأصل أو الالتزام الجديد بالقيمة العادلة؛

../..

../..

		الفقرة 69: بعد الاعتراف المبدئي يجب قياس الأصول المالية بما فيها المشتقات بالقيمة العادلة، ماعدا القروض والذمم والاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق والأصول المالية التي لا يمكن قياس قيمتها العادلة موثوقية؛ الفقرة 91: إذا توفر مقياس موثق للقيمة العادلة لأصل، ولم يكن ذلك متوفرا سابقا، فإنه يجب إعادة قياس هذا الأصل بالقيمة العادلة؛ الفقرة 93: بعد الاعتراف المبدئي، يجب قياس الخصوم المحتفظ بها للمتاجرة أو الناتجة عن المشتقات لغير غايات التحوط بالقيمة العادلة.
40	**الممتلكات الاستثمارية**	الفقرة 24: يتوجب على المشروع اختيار نموذج القيمة العادلة أو نموذج التكلفة كسياسة محاسبية للقياس اللاحق على أن تطبق السياسة المختارة على كل الممتلكات الاستثمارية؛ الفقرة 19: يجب على المشروع الذي اختار نموذج القيمة العادلة الاستمرار في ذلك، إلى أن يتم استبعاد الممتلكات الاستثمارية حتى لو أصبحت العمليات السوقية أقل تكرارا، أو أسعار السوق أقل توفرا؛ الفقرة 54: إذا تم تحويل ممتلكات استثمارية مقيمة بالقيمة العادلة إلى ممتلكات مشغولة من قبل المالك، تكون التكلفة المثبتة لهذه الممتلكات هي قيمتها العادلة بتاريخ التحول؛ الفقرة 55: إذا تم تحويل ممتلكات مشغولة من قبل المالك إلى ممتلكات استثمارية، تثبت القيمة العادلة في تاريخ التحويل.
41	**الزراعة**	الفقرة 10: أحد شروط الاعتراف بالأصل البيولوجي أو المحصول الزراعي أن يكون من الممكن قياس قيمته العادلة أو تكلفته بشكل موثوق؛ الفقرة 12: يجب قياس الأصل البيولوجي عند الاعتراف المبدئي في تاريخ كل ميزانية عمومية بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة عند نقطة البيع؛ الفقرة 13: يجب قياس المنتج الزراعي المحصود من الأصل البيولوجي بمقدار قيمته العادلة مخصوما منها التكاليف المقدرة للبيع عن نقطة الحصاد.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

- هوام جمعة، حديدي آدم، **أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي، أيام 11/09سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا، ص.ص 17-18.
- جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره، ص: 470.

الجدول رقم (2.1): متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة وفقا لمعايير الإبلاغ المالي (IFRS)

رقم المعيار	البيان	متطلبات الاعتراف والإفصاح بالقيمة العادلة
02	**الدفعات المرتكزة على الأسهم**	● يتم قياس جميع العمليات التي يتم تسويتها من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة للسلع أو الخدمات المستلمة بتاريخ الشراء، إذا تعذر تحديد القيمة العادلة لتلك السلع والخدمات من خلال القيمة العادلة للأسهم التي تم منحها بتاريخ الشراء وهو ما يسمى نموذج تاريخ التسوية أو العملية، ● يتطلب هذا المعيار افصاحات مختلفة تندرج ضمن مجموعة من النقاط ومن بينها الإفصاح عن المعلومات تمكن مستخدمي القوائم المالية من كيفية تحديد القيمة العادلة للسلع والخدمات المستلمة عند شراء البضاعة أو الحصول على خدمات مقابل أسهم، أو القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية التي منحت خلال الفترة.
03	**اندماج الأعمال**	● يجب على المؤسسة الدامجة (المشترية) أن تقيس تكلفة اندماج الأعمال من خلال مجموع القيم العادلة بتاريخ التبادل للأصول المعطاة – نقدية مدفوعة أو أي أصول أخرى – والالتزامات التي تم تحملها، وأدوات حقوق الملكية التي يمكن أن يصدرها الطرف الدامج مضافا إليها أي تكاليف مباشرة أخرى تعزي لعملية التملك (المصاريف القانونية، أتعاب المحاسبين ...الخ)، ● يتم الاعتراف بالأصول والالتزامات المحددة والالتزامات المحتملة الممتلكة من قبل المؤسسة المشترية بالقيمة العادلة في تاريخ الاقتناء وبنسبة تملك 100%، ● يجب تخصيص تكلفة الشراء على الأصول والالتزامات الممتلكة بالقيمة العادلة لكافة الأصول والالتزامات، عدا الأصول المصنفة كأصول غير متداولة محتفظ بها للبيع بموجب معيار الإبلاغ المالي رقم 05 والتي يجب قياسها (القيمة العادلة ناقصا تكاليف البيع المقدرة).
05	**الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع**	● يتم قياس الأصول غير المتداولة والمصنفة كمحتفظ بها للبيع بالقيمة الدفترية (المرحلة) أو صافي القيمة العادلة التي تمثل (القيمة العادلة ناقص تكاليف البيع) أيهما أقل.
07	**الأدوات المالية: الافصاحات**	● الإفصاح عن فئات الأصول والمطلوبات المالية في الميزانية: ■ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع بيان الجزء المحتفظ به (المخصص) بالقيمة العادلة وكذلك المصنفة كأصول مالية محتفظ بها للمتاجرة وفق المعيار رقم 39، ■ المطلوبات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر مع تصنيفها إلى مطلوبات مخصصة بالقيمة العادلة والثاني كجزء مصنف كمطلوبات محتفظ بها للمتاجرة.

../..

../..

09	الأدوات المالية	● الاعتراف بالأصول في قائمة المركز المالي: ▪ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح أو الخسارة، ▪ الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر.
13	قياس القيمة العادلة	● الإفصاح عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في: ▪ الأصول والالتزامات التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر في بيان المركز المالي بعد الاعتراف المبدئي بها، وتقنيات التقييم والمدخلات المستخدمة في تطوير هذه القياسات، ▪ عند قياس القيمة العادلة باستخدام المدخلات غير القابلة للرصد بشكل كبير – المستوى الثالث –، يتوجب الإفصاح عن تأثير تلك القياسات على الربح أو الخسارة أو الدخل الشامل للفترة.

المصدر: حديدي آدم، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014/ 2015، ص.ص 104-106.

المطلب الرابع: علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

وقد حاولت عدة جهات محاسبية متخصصة تحديد ماهية خصائص وجودة المعلومات، ومن أفضل النتائج التي تم التوصل إليها كانت من قبل مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي وذلك حين قام بإصدار المفهوم المحاسبي رقم (2): (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية).

"فالمفهوم المحاسبي رقم (2) جاء لسد الفجوة بين المفهوم رقم (1): والمفاهيم الأخرى اللاحقة، والذي قام بتغطية شاملة لآلية الاعتراف والقياس والإفصاح لعناصر القوائم المالية. محاولا الإجابة عن السؤال التالي: ماهي الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية لتصبح ناجعة ؟"[50]

وقبل المضي بشرح جميع الخصائص وبالنظر للشكل رقم (2.1) نجد أن خاصية فائدة المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات تأتي على قمة الخصائص وتمثل هذه الخاصية القاعدة العامة التي تعتمد على خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية. ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية:

- وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب (التوقيت الملائم).

[50]Schroeder, Richard, Clark, Myrtle, and Cathey, Jack, 2001, **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc, USA.

- يكون للمعلومات قدرة تنبؤية وقدرة على التغذية المرتدة.

الشكل رقم (2.1): الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

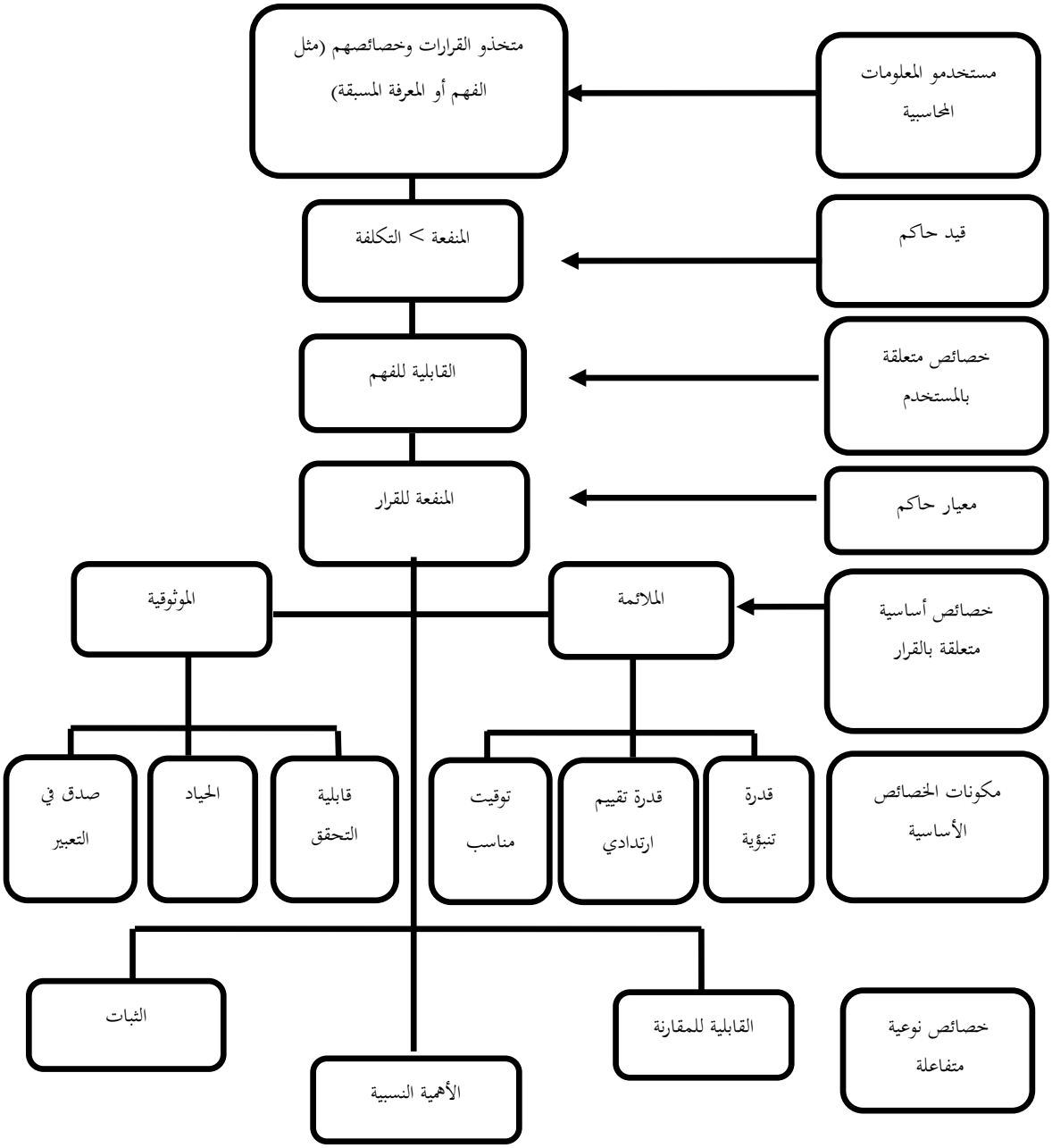

المصدر: رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري– التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009، ص: 68.

هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، والتي يمكن عرضها فيما يلي من خلال تقسيمها إلى خصائص رئيسية وثانوية،

الخصائص الرئيسية:

- **الملائمة:** حتى تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرار، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تعزيز وتصحيح تقييماتهم الماضية[51]، ولكي تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر مجموعة من الخصائص الفرعية وهي[52]:

✓ **القيمة التنبؤية:** ويقصد بها قيمة المعلومات كأساس للتنبؤ بالتدفقات النقدية للمؤسسة أو بقوتها الإرادية.

✓ **قيمة التغذية العكسية:** أي المدى الذي يمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليه في تعديل توقعاته السابقة.

✓ **التوقيت المناسب:** أي ربط مدى ملائمة المعلومة لمتخذ القرار بتوقيت إيصالها له، لأن توصيل المعلومة لمتخذ القرار في الوقت غير المناسب يفقدها تأثيرها على عملية اتخاذ القرار، ومن ثم افتقادها للفائدة المرجوة منها.

- **الموثوقية:** ويقصد بها حسب البيان رقم (2) الصادر عن FASB "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وإنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله".[53]

إذن خاصية الموثوقية تتعلق بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها وتتكون هذه الخاصية من ثلاثة خصائص فرعية هي[54]:

✓ **القابلية للتحقق (الموضوعية):** وتعني القدرة على الوصول إلى نفس النتائج من قبل القائمين بالقياس المحاسبي إذا ما تم استخدام نفس طرق القياس.

✓ **الصدق في التعبير:** تعني تمثيل المعلومات المحاسبية للواقع العملي، الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، أي تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها (جوهرها) وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغليب الجوهر على الشكل).

✓ **الحياد:** تتوافر للمعلومات المحاسبية خاصية الحياد، إذا كانت تخلو من أي تحيز عن طريق قياس النتائج، أو عرضها بطريقة لا تغلب مصالح فئة معينة من فئات مستخدمي القوائم المالية على حساب غيرها من المستخدمين الآخرين.

إذن فالملائمة والموثوقية الخاصيتان الأساسيتان اللتان يلزم توافرها في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة عالية، ولكن هناك احتمال التعارض بين هاتين الخاصيتين نتيجة تطبيق بعض الطرق والسياسات المحاسبية، ولهذا فإنه من

---

[51] علية صالح الشمري، **مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية**، دراسات إدارية، قسم إدارة الأعمال، جامعة البصرة، المجلد الرابع، العدد السابع، أيلول 2011، ص: 100.

[52] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض،الإفصاح**، مرجع سبق ذكره، ص: 333.

[53] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 75.

[54] المرجع السابق، ص.ص76- 77.

الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة للمعلومات.

❖ **الخصائص الثانوية:**

- **القابلية للمقارنة:** ويقصد بهذه الخاصية أن تعد البيانات المحاسبية باستخدام نفس الأساليب والإجراءات المحاسبية من عام لآخر ولنفس المؤسسات التي تعمل في نفس المجال الاقتصادي، ويمكن مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية بأداء الوحدات الاقتصادية الأخرى[55].
- **الثبات:** يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل الأحداث الاقتصادية والتقرير عنها بطريقة موحدة من دورة إلى أخرى[56]؛
- **القابلية للفهم:**

تعتبر خاصية القابلية للفهم من بين أهم الخصائص الواجب توافرها في المعلومات المالية، وترتبط هذه الخاصية بطرق عرض وتقديم المعلومات المالية من جهة وبالشخص المستخدم لها من جهة أخرى؛

تعريف IASC[57]:"إن من بين الصفات الأساسية الواجب توفرها في المعلومات الواردة في التقارير المالية هو أن تكون سهلة ومفهومة من قبل الأطراف المستخدمة لها، كما يفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى مقبول من المعرفة بحيث يمكنهم من ذلك، ويجب التنويه هنا إلى ضرورة عدم استبعاد المعلومات المهمة بحجة صعوبة فهمها".

الفرع الثاني: علاقة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية

يمكن توضيح علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية في الجدول التالي:

[55] حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص: 110.

[56] رضوان حلوة حنان، مرجع سبق ذكره، ص: 80.

[57] International Accounting Standards Committee **"Framework for the Preparation and Presentation ofFinancial Statements",** July 1989, p82, in:http://www.iasc.com.org, Consulte le:23 /02/2017.

الجدول رقم (3.1): علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية الرئيسية والثانوية للمعلومات المحاسبية

الملائمة	الموثوقية	الثبات	القابلية للمقارنة
1-يقصد بها ملائمة المعلومات للتوقيت المناسب أو التنبؤ بالمستقبل أو التقييم الارتدادي وإمكانية التحقق من التوقعات، 2-تطبق معلومات القيمة العادلة بشكل أوسع في النشاط التجاري لتحديد الوضع المالي للمشروع وفي اتخاذ قرارات حول أدوات مالية منفردة، كما أنها ملائمة للعديد من القرارات المتخذة من قبل مستخدمي المعلومات المالية فهي تعكس تقدير الأسواق المالية للقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة لهذه الأدوات، 3- عدم ملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية في ظل التضخم إذا كانت معدة وفقا لأساس التكلفة التاريخية، ويعد هذا الأساس غير صالح ولذلك يتم التوجه إلى القيمة العادلة حيث يتم الاستعانة بطرق تتضمن تعديلا يعكس آثار التضخم وتأخذ في الحسبان التغير في المستوى العام للأسعار.	1-يقصد بها نوعية المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتوافر فيها ثلاثة سمات هي القابلية للتحقق والصدق والحياد، 2-وبمطابقة خصائص الموثوقية على المعلومات المحاسبية التي توفرها القيمة العادلة يلاحظ أنها تتحقق بشرط توافر مقومات الأسواق النشطة لكافة العناصر المحاسبية، 3- وعلى الجانب الآخر يمكن القول أن هناك الكثير من عناصر الأصول والالتزامات ليس لها سوق نشطة الأمر الذي يجعل تقديرات القيمة العادلة ذاتية مما يزيد من عدم دقة التقارير المالية وجودتها وتفقد معها الموثوقية بأركانها الثلاثة لاعتمادها على التقدير الشخصي.	1- يقصد بها تطبيق المؤسسة المعالجات المحاسبية على نفس الحدث من فترة لأخرى ولا يمنع من تغيير الطرق المحاسبية التي تستخدم من فترة لأخرى إذا ثبت أفضليتها وملائمتها بشرط الإفصاح عن طبيعة ومبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية، 2- وبالتطبيق على محاسبة القيمة العادلة يلاحظ تعدد نماذج أو مداخل تقدير القيمة العادلة للأصول والالتزامات فمن تكلفة الإحلال إلى صافي القيمة البيعية ثم القيمة السوقية وصافي القيمة الحالية وصافي التدفقات النقدية المستقبلية إلى غير ذلك مما يجعل طرق القياس متنوعة كما أن تطبيق النموذج المختلط لا يؤدي إلى تحقيق خاصية الثبات.	1- يقصد بها قابلية المعلومات المحاسبية الخاصة بمؤسسة معينة للمقارنة بمعلومات مماثلة عن مؤسسة أخرى مماثلة في نفس الفترة المالية أو على مستوى نفس المؤسسة لعدد من الفترات المالية، 2- ترتبط خاصية الثبات والقابلية للمقارنة فهما وجهان لعملة واحدة وبما أن المعلومات المحاسبية عن القيمة العادلة تفتقد للثبات فهي بذلك تفتقد للقابلية للمقارنة وذلك بسبب تعدد نماذج تقديرات القيمة العادلة لعناصر الأصول والالتزامات المالية. نتيجة تعدد العوامل المؤثرة في القيمة العادلة للأداة المالية وخاصة عند تعدد أساليب التقييم المستخدمة.

المصدر: سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، 2009، ص: 517.

تكون للمعلومات صفة الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية المتخذة بواسطة المستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية، وتكون للمعلومات صفة الموثوقية عندما تكون خالية من الأخطاء الجوهرية أو التحيز، ويمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، ففي حين يحقق نموذج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملائمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملائمة وقدرا أقل من الموثوقية، خاصة في ظل غياب سوق نشطة. ولأنه لا يمكن الاستغناء عن أي من خاصيتي الملائمة أو الموثوقية، فإنه يجب الموازنة بينهما، ففي بعض المواقف تكون الملائمة أهم من الموثوقية والعكس في مواقف أخرى، ومع ذلك لا يمكن تحت أي ظرف من الظروف التضحية بأي من الملائمة أو الموثوقية بالكامل. وفي هذا المجال فقد أجمعت العديد من الدراسات على تميز محاسبة القيمة العادلة بتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف محاسبة التكلفة التاريخية[58].

المطلب الخامس: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي

جدير بالذكر أن الوظيفة المالية تبحث عن أساس منهجي سليم لتقويم استخدام الأموال بفاعلية وبأعلى كفاءة في المؤسسة، كي يتسنى تحقيق الأهداف المالية المنشودة في الأجل الطويل، من خلال معلومات ملائمة وطريقة تحليل عملية في بناء المؤشرات.

1- تعريف عملية تقييم الأداء المالي

قبل التطرق إلى تعريف عملية تقييم الأداء المالي يمكن أن نعرف أولا الأداء المالي بأنه مصطلح ينحدر من اللغة اللاتينية (Perfomer) ويعني الإعطاء والمنح، وعليه تم اشتقاقه في اللغة الإنجليزية ليصبح (Performance) والذي يعني إتمام لشيء معين وتأدية عمل أو نشاط محدد، وتنفيذ مهمة ما[59].

---

[58] رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد الثاني، المجلد 46، 2009، ص : 33.

[59] أحمد إبراهيم ذيب عثمان، **أثر الرسملة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة في الأردن**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015، ص: 51.

ويعرف الأداء المالي على أنه "تلك العملية التي يتم من خلالها اشتقاق واستكشاف حزمة من المؤشرات الكمية والنوعية حول أنشطة أي مشروع اقتصادي، حيث يهتم في تحديد خواص الأنشطة المالية والتشغيلية للمشروع، وذلك من خلال استخراج معلومات من القوائم المالية ومن مصادر أخرى، ليتم استخدامها فيما بعد في عملية التقييم المالي"[60].

وبشكل عام يمكن حصر أهمية الأداء المالي في أنه يلقي الضوء على الجوانب الآتية[61]:

- تقييم ربحية المؤسسة
- تقييم سيولة المؤسسة
- تقييم تطور نشاط المؤسسة
- تقييم مديونية المؤسسة
- تقييم تطور حجم المؤسسة

أما عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة تعني "تقديم حكما له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة وذلك لخدمة رغبات أطرافها المختلفة"[62]،

2- أهمية تقييم الأداء المالي والجهات المستفيدة منه

♦ **أهمية تقييم الأداء المالي**

تتلخص أهمية تقييم الأداء المالي في النقاط التالية:

✓ يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المؤسسة؛

✓ كما يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الهامة سواء للتطوير أو الاستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية؛

✓ يعد من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المؤسسة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدول؛

✓ يعد من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط[63].

---

[60] محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل الائتماني**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص: 3.

[61] محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص.ص 46-47.

[62] دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص: 304.

[63] الحميدي محمد المطيري، **أثر دوران العاملين على الأداء المالي دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012، ص: 18.

♦ **الجهات المستفيدة منه**

هناك العديد من الجهات المستفيدة من تقييم الأداء المالي وهي[64]:

❖ الإدارة: من الطبيعي أن يرغب المديرون بمقارنة أداءهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم، فالإدارة تقوم بتحديد أهداف المؤسسة من خلال الحصة السوقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات والعائد على الاستثمار.

❖ حملة الأسهم (العادية والممتازة) والسندات.

❖ مانحي الائتمان والمصرفيون: وهم يتحققون من التغيرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المؤسسة أي أنهم يتأكدون من مدى كفاية الأصول المتاحة في توفير الضمانات لمطالبهم على المؤسسة.

❖ المحللون الماليون، الاستثماريون، المضاربون في سوق بورصة الأسهم: هؤلاء جميعا ينصب اهتمامهم على مقارنة تقييم أسهم المؤسسة بموجب كشف المركز المالي مع تقييمها في سوق الأوراق المالية.

❖ اتحادات التجارة: وهم يقارنون بين اتجاهات أرباح الإداريين وحملة الأسهم وبين ما يتقاضاه أعضاء النقابة من أجور.

3-أهداف تقييم الأداء المالي

تقييم الأداء هي عملية شاملة ومستمرة لا تقتصر على نشاط دون آخر أو مرحلة دون أخرى، وعليه فإن أهداف عملية تقييم الأداء المالي تتمثل بالآتي[65]:

✓ الوقوف على مستوى إنجاز الوحدة الاقتصادية للوظائف المكلفة بأدائها والمدرجة في خطتها الإنتاجية، وتحديد نسبة تحقيق المنجز من الأهداف المحددة مسبقا، بما يضمن الفاعلية في تحقيقا لأهداف وبيان درجة الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة.

✓ تحديد أسباب الانحرافات بشكل مفصل وبيان نسبة الانحرافات التي تعود إلى ضعف في الأداء أو الرقابة أو التخطيط وتوجيه نظر الإدارة إلى المواطن التي تظهر فيها الانحرافات المهمة وذلك لمساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات المناسبة لغرض معالجتها ومنع حدوثها.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي

هناك مجموعة من العوامل توثر على الأداء المالي يمكن تقسيمها إلى عوامل داخلية وأخرى خارجية أهمها:

---

[64] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، **إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)**، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص.ص 239-240 (بتصرف).

[65] أنس مصلح ذياب الطراونة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015، ص: 15.

❖ **العوامل الداخلية**: أهم هذه العوامل:

- الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال.
- الرقابة على التكاليف.
- الرقابة على كفاءة استخدام الأموال المتاحة.
- إدارة السيولة.
- المؤشرات الخاصة بالربحية.

❖ **العوامل الخارجية**

تتعرض المؤسسة لمجموعة من التغيرات الخارجية تنعكس على الأداء سواء إيجابا أو سلبا يصعب على المؤسسة التحكم والسيطرة عليها، وكل ما يمكن عمله هو توقع الآثار والنتائج المستقبلية لهذه التغييرات، ومحاولة إعداد الخطط البديلة لمواجهتها في الظروف الفجائية وأهم هذه التغييرات[66]:

- استخدام التكنولوجيا وتتمثل بالأنظمة المتاحة لتحويل المدخلات إلى مخرجات، وكلما كانت لدى المؤسسة إمكانية لاستخدام تكنولوجيا متطورة زادت قدرتها على زيادة المخرجات؛
- العوامل القانونية والإجراءات التي تطبق على المؤسسات، فهي تتعلق بسياسات الدولة، وبرامجها التنموية، وخططها الاستثمارية؛
- العوامل التنافسية: فالميزة التنافسية تنشأ بمجرد توصل الشركة إلى طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين؛
- العوامل الاقتصادية: فالبيئة الاقتصادية تشير إلى عناصر النظام الاقتصادي الذي تعمل فيه المؤسسة، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم وبعض السياسات الاقتصادية، وخاصة المالية والنقدية للدولة ...[67]

[66] شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص: 133.

[67] أنس مصلح ذياب الطراونة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 23- 25.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

من خلال دراستنا لموضوع القيمة العادلة الذي يعتبر من المواضيع الحديثة وذات أهمية وحيوية من حيث تأثيره على قرارات المساهمين، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى العديد من الدراسات التي تناولت هذا الموضوع من جوانب مختلفة، وفيما يلي أهمها:

المطلب الأول: الدراسات المحلية

1.دراسة (الخطيب، القشي 2004) بعنوان: "توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد"[68].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب التي دعت مجالس معايير المحاسبة نحو التوجه إلى القيمة العادلة والدخل الاقتصادي، وذلك للوقوف على أهم إيجابياتها وسلبياتها، والتعرف على معوقات تطبيق تلك المعايير، والتعرف على انعكاسات ذلك التوجه على الاقتصاد. وقد توصلت الدراسة إلى عدم جدوى تطبيق معايير القيمة العادلة في دول العالم الثالث لعدة أسباب أهمها:

- عدم تمكن الشركات من تحمل تكاليف تطبيقها، خاصة أن أغلب الشركات تعد من شركات الحجم الصغير والمتوسط.
- أغلب تلك المعايير تراعي ظروف ومصالح شركات العالم المتقدم، والتي تختلف في كثير من الجوانبالاقتصادية عن ظروف ومصالح شركات العالم الثالث.
- أن للقيمة العادلة انعكاسات ايجابية على الاقتصاد إذا توافرت عدة شروط منها، توافر الأسواق الجاهزة، والأسواق المالية الفاعلة التي تمكن الشركات من قياس القيمة العادلة بكل كفاءة وفاعلية وتوفير الكوادر المؤهلة، إضافة إلى وجود قوانين وتشريعات فاعلة تسهم في ضبط أخلاقيات إدارات الشركات المطبقة لمعايير القيمة العادلة.

[68] حازم الخطيب وظاهر القشي، مرجع سبق ذكره.

2.دراسة (الطرايرة 2005) بعنوان:" **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن"[69].**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1-إلقاء الضوء على أهم قواعد الإفصاح عن القيمة العادلة أو أي معلومة تفيد في تقدير القيمة العادلة وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، وبناء مؤشر الإفصاح المتعلق بذلك فيما يتعلق بالبيانات المالية للبنوك.

2-التعرف على مدى التزام البنوك المدرجة في بورصة عمان بهذه القواعد من خلال تحليل التقارير المالية السنوية.

3-التعرف على أهمية قواعد الإفصاح موضوع الدراسة من وجهة نظر كل من المستثمر المؤسسي والمستثمر الفرد والمحلل المالي.

4-تحديد مدى توافق تعليمات البنك المركزي الأردني مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة القيمة العادلة.

5-اقتراح الإفصاح عن معلومات أخرى متعلقة بالقيمة العادلة لم توجبها معايير المحاسبة الدولية، وذلك من خلال التعرف على مدى أهمية هذه الإفصاحات من وجهة نظر فئات الدراسة من مستخدمي البيانات المالية.

ولتحقيق هذه الأهداف تم إعداد مؤشر لقواعد الإفصاح المتعلقة بالقيمة العادلة التي تضمنتها معايير المحاسبة الدولية وتنطبق على قطاع عينة الدراسة المتمثل بالبنوك، من خلال تحليل التقارير المالية للفترة 2001 و 2002، وكذلك تم إعداد استبيان تضم مجموعة من قواعد الإفصاح لدراسة مدى أهميتها من وجهة نظر فئات الدراسة، المتمثلة في المحلل المالي والمستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في بورصة عمان.

وتوصلت الدراسة إلى أن البنوك تقوم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في معالجة بعض العمليات المالية المتعلقة بالأدوات المشتقة والتحوط، دون وجود عمليات مماثلة في معظم الأحيان، وأشارت النتائج إلى عدم وجود الاهتمام الكافي من الجهات المسؤولة عن تدقيق البيانات المالية السنوية للبنوك قبل إصدارها، للتأكد من كفاية الإفصاح الذي توفره التقارير السنوية (فيما يتعلق بالقيمة العادلة) وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، وأن عدم الإفصاح عن معلومات أو عمليات معينة لا يعني بالضرورة عدم وجود مثل هذه المعلومات أو العمليات، مما يتطلب برأي الباحث ضرورة الإفصاح عن عدم وجود أو مثل هذه المعلومات أو العمليات.

وأوصت الدراسة بضرورة حث البنوك على الالتزام بتزويد مستخدمي البيانات المالية بالإفصاحات المطلوبة حول القيمة العادلة وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، مع تفعيل الدور الإشرافي والرقابي لكل من البنك المركزي وهيئة الأوراق المالية للتأكد من التزام البنوك بذلك بالإضافة إلى الأخذ بالإفصاحات المقترحة التي تساعد في تحقيق أهداف القوائم المالية.

---

[69] جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان، الأردن، 2005.

3.دراسة (رضا إبراهيم صالح 2009) بعنوان: **"أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية"[70].**

هدفت الدراسة إلى التعرف على معايير محاسبة القيمة العادلة الدولية والمصرية وأهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها في شركات قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية، ومدى أهمية معايير محاسبة القيمة العادلة من وجهة نظر أفراد العينة وانعكاسات تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة على جودة التقارير المالية لتلك الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك بالبورصة المصرية والتي يمكن فحصها من خلال الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ولتحقيق هدف الدراسة تم توزيع استبيان على عينة عشوائية من المديرين الماليين والمراجعين الخارجيين والمراجعين الداخليين لتلك الشركات.

وخلصت الدراسة إلى نتائج منها:

تعتبر معايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة ذات أهمية متميزة عن معايير المحاسبة التقليدية، من وجهة نظر المديرين الماليين والمراجعين الداخليين والخارجيين في الشركات المدرجة في قطاع الخدمات المالية والبنوك في البورصة المصرية وتطبيق تلك المعايير يؤثر بشكل إيجابي على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خاصية الملائمة والموثوقية والقابلية للفهم والمقارنة الواردة في التقارير المالية للشركات محل الدراسة كما أن معايير المحاسبة بشكل عام والمعايير الموجهة نحو القيمة العادلة بشكل خاص ليس لها علاقة بنشوء الأزمة المالية العالمية، وإنما كانت إحدى الأدوات التي أظهرت وكشفت العيوب وسوء الإدارة وخصوصا الإدارة الائتمانية، أي أن معايير المحاسبة كانت هي المشخصة للعيوب وليست المسؤولة عنها.

وأوصت الدراسة العمل على زيادة الوعي لمعدي ومراجعي التقارير المالية في الشركات المدرجة في البورصة المصرية فيما يتعلق بمعايير التقارير المالية الموجهة نحو القيمة العادلة، من خلال ورش العمل والدورات والندوات العلمية التي تعنى بهذا الموضوع، وتشجيع هذه الأطراف على متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة ودراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واستخلاص الملائم منها لبيئة الممارسة المحاسبية المصرية، والعمل على إصدار معيار محاسبي مصري للمحاسبة عن القيمة العادلة، يتضمن تعريف واضح لمفهوم القيمة العادلة، وأسس قياسها، ومتطلبات الإفصاح عنها وينبغي العمل على توفير قواعد استرشادية واضحة ومحددة لقياس القيمة العادلة، وتقليل الاعتماد على التقديرات الشخصية من قبل معدي التقارير المالية، لتجنب المشاكل الناتجة عن عمليات إدارة الأرباح.

[70] رضا إبراهيم صالح، مرجع سبق ذكره.

4.دراسة (روحي وجدي عبد الفتاح عواد 2010) بعنوان: **"محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية "**[71].

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أثر محاسبة القيمة العادلة على الأزمة المالية العالمية. يتكون مجتمع الدراسة من ضباط الائتمان والمحللين الماليين والمدققين الخارجيين، استخدم الباحث استبيان ضمنها مجموعة من الأسئلة للوقوف على آراء عينة الدراسة بخصوص أسباب الأزمة المالية العالمية، ومدى تأثير محاسبة القيمة العادلة في حدوث تلك الأزمة.
وأظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر مهم لمحاسبة القيمة العادلة في إحداث الأزمة المالية العالمية حيث احتل المركز الثالث في أهميته النسبية بين العوامل الأخرى التي اتفق عليها خبراء المال والاقتصاد أنها كانت وراء حدوثها، كما أظهرت وجود مساهمة ذات دلالة إحصائية لتعديل المعيارين المحاسبين الدوليين 39و 40 في تقليص آثار الأزمة المالية العالمية، كذلك ومن جانب آخر كشفت الدراسة عن أن تداعيات الأزمة المالية على البنوك التجارية في الأردن ومن ثم السياسات التي اتبعتها الحكومة وكذلك البنك المركزي للحد من أثار تلك الأزمة على الاقتصاد الوطني كانت السبب الداعي لانخفاض قيمة التسهيلات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الأردنية لقطاع الأعمال.
وأوصت الدراسة ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي، ولكن مع إجراء بعض التعديلات في المعيارين المحاسبيين 39و40 وذلك من أجل ترشيد استخدام هذين المعيارين لدى تطبيق محاسبة القيمة العادلة في إعداد التقارير المالية، وعقد ورش مهنية لتدريب المهنيين من مديرين ماليين ومدققي حسابات خارجيين وخبراء تقييم العقار والمحافظ المالية على تطبيق قواعد منهج القيمة العادلة خاصة تلك المشمولة في المعيارين المحاسبيين الدوليين السابقين.

5.دراسة (يونس 2011) بعنوان: **"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهمدراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية"**[72].

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عائد السهم المتمثل في كل من العائد السوقي والعائد من صافي الدخل من خلال تحليل الجوانب النظرية المرتبطة بالموضوع والأسس العلمية التي تقوم عليها والمعالجات المحاسبية المتعلقة بها.حيث تم الاعتماد على تحليل البيانات المالية لكل من قائمة الدخل وقائمة

[71] روحي وجدي عبد الفتاح عواد، مرجع سبق ذكره.
[72] خالد عبد الرحمن جمعة يونس، مرجع سبق ذكره.

التغير في حقوق المساهمين، وقائمة التدفقات النقدية لـ 13 شركة مدرجة في السوق المالي الفلسطيني للفترة من عام 2004-2009.

وقد أظهرت الدراسة أن عائد السهم السوقي يتأثر إيجابيا بكل من متغيرات (صافي الدخل، أرباح الأدوات المالية، الأرباح المقترح توزيعها على المساهمين، التغير المتراكم في القيمة العادلة)، في حين لم يتأثر عائد السهم السوقي بكل من متغيرات (الأرباح الموزعة على المساهمين،رصيد النقد وما في حكمه)، كما أظهرت النتائج تحقيق غالبية الشركات موضوع الدراسة (مكاسب حيازة)، الأمر الذي انعكس إيجابا على الأداء المالي لتلك الشركات وبالتالي زيادة عائد السهم من صافي الربح.

وأوصت الدراسة بالمحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية، وكذلك إصدار معيار يتلاءم مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي الفلسطيني في إثبات وقياس الأدوات المالية.

6.دراسة (إبراهيم موسى السعبري، زيد عائد مردان 2012) بعنوان: **"القيمة العادلة وتأثير استعمالها في مؤشرات الأداء المالي في المصارف التجارية "**[73].

تتمثل أهمية البحث في مدى قدرة التقارير المالية المعدة على أساس القيمة العادلة في تزويد مستخدمي البيانات المالية بمؤشرات مالية مفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وكذلك التعرف على أسباب توجه معدي المعايير المحاسبة الدولية ومعايير المحاسبة المالية نحو استعمال القيمة العادلة وما هو انعكاسها على مؤشرات الأداء المالي.

حيث هدفت الدراسة على التعرف على مفهوم وأهداف القيمة العادلة وآليات تطبيقها استنادا إلى المعايير الدولية مع بيان أهم المشاكل المتوقعة في تطبيقها، والخصائص التي يمكن أن تضيفها القيمة العادلة على المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها في مؤشرات الأداء المالي والتي تمكن المستفيدين من الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم تصميم استبانة وزعت شملت عينة مكونة من الأكاديميين ووسطاء ماليين ومحاسبي الشركات في العراق.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن مبدأ التكلفة التاريخية واحد من المبادئ التي تقوم عليها المحاسبة ولم يستطع أحد الخروج عن هذا المبدأ لكونه أكثر موثوقية، لكنه غير ملائم في الاعتماد عليه في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأنها تمثل أحداث من الماضي، كما أن الأخذ بمعايير محاسبة القيمة العادلة يجعل من البيانات المالية أداة مهمة بيد الإدارة

[73] إبراهيم موسى السعبري، زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، 2012.

لتقدير وتقييم مؤشرات الأداء المالي للشركة بمنظور اقتصادي مستقبلي لارتباط هذه المؤشرات بالحاضر والمستقبل أكثر من ارتباطها بالماضي.

وعليه فقد أوصت الدراسة بتبني محاسبية القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح المحاسبي في الإيضاحات المتممة وذلك لإعداد تقارير مالية بدرجة عالية من الجودة، وتماشيا مع المتطلبات الواردة في معايير المحاسبة الدولية، فإن تطبيق محاسبة القيمة العادلة يعد مطلبا أساسيا لبناء سوق مالي قوي قادر على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

7.دراسة (جميل حسن النجار 2013) بعنوان: **"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة العامة الفلسطينية دراسة تطبيقية من وجهة نظر مدققي الحسابات والمديرين الماليين"[74]**

تتمثل أهمية الدراسة في استخدام محاسبة القيمة العادلة " تقديرات القيم العادلة " في التطبيق المحاسبي، وما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على نتائج الأعمال والمركز المالي للمؤسسات وعلى استمراريتها، هذا بالإضافة إلى بيان أهم المشكلات التي تعيق تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل شركات المساهمة العامة الفلسطينية، وقد أدى ذلك إلى زيادة اهتمام مستخدمي القوائم والتقارير المالية بمدى عدالة تمثيل تلك القوائم والتقارير المالية للمركز المالي للمشروع من ناحية، وبشأن مخاطر الاعتماد على المعلومات المبنية على القيمة العادلة من ناحية أخرى.

فالدراسة تهدف إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية، وتحديد مدى وجود مشكلات ومعوقات تواجه تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى الشركات المساهمة العامة الفلسطينية. وقد تم تصميم استبيان وزعت عينة من مدققي الحسابات الخارجيين، والمديرين الماليين لشركات المساهمة العامة. حيث توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها:

أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل شركات المساهمة العامة الفلسطينية يزيد من درجة موثوقية وملائمة المعلومات الواردة في قوائمها المالية، وأن تطبيق محاسبة القيمة العادلة من قبل شركات المساهمة العامة يواجه العديد من المعوقات منها عدم توافر أسواق نشطة ملائمة لقياس القيمة العادلة لكثير من الأصول في فلسطين.

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة قيام الجهات المشرفة على أداء السوق المالي الفلسطيني بالعمل الجاد بشكل متواصل على استحداث كافة الإجراءات والخطوات الإدارية والتنظيمية والتشريعية التي من شأنها زيادة كفاءة السوق المالي ليعكس أسعار عادلة للأوراق المالية المتداولة.

[74] جميل حسن النجار، مرجع سبق ذكره.

8.دراسة (روان مازن الضلاعينالجوازنة 2014) بعنوان: **"أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"[75].**

تستمد أهمية هذه الدراسة من أهمية مفهوم محاسبة القيمة العادلة حيث يعد موضوع القيمة العادلة موضوعا معاصرا في التطبيق وخاصة لبنود الاستثمارات في الأدوات المالية التي تعد من البنود الرئيسية في القوائم المالية. ومحاولة معرفة واقع تطبيق محاسبة القيمة العادلة على تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية من خلال تحديد مواطن الضعف والقصور ووضع التوصيات اللازمة التي تؤدي إلى تعزيز مكانة هذه الشركات وزيادة حجمها مما يعزز مكانتها في المنافسة.

حيث هدفت الدراسة إلى بيان أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية. ولغرض تحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للقوائم المالية لمجموعة من شركات التأمين الأردنية وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها تطبق شركات التأمين الأردنية محاسبة القيمة العادلة من حيث التغير في صافي الدخل، التغير في أرباح الأدوات المالية، التغير المتراكم في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة على المساهمين، ووجود تأثير ذي دلالة إحصائية لتطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي.

9.دراسة (شهاب 2016) بعنوان: **"أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية"[76].**

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني وكذلك توضيح أوجه الاختلاف بين البنوك التجارية والبنوك الإسلامية بالأردن في كيفية إدارتها لمخاطر القيمة العادلة في دراسة مقارنة لقياس مدى تأثير إدارة مخاطر القيمة العادلة وتم إجراء الدراسة خلال الفترة قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2008) وبعد الأزمة المالية العالمية (2009-2014).

وأظهرت نتائج الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في إدارة مخاطر القيمة العادلة في الفترة التي تلت الأزمة المالية العالمية عما كانت عليه قبل ذلك، كما أظهرت النتائج أن البنوك الإسلامية عملت على تخفيض نسبة التعرض لمخاطر القيمة العادلة خلال فترة التحليل بينما البنوك التجارية لم تحذو حذوها في ذلك التوجه وأوصت الدراسة بضرورة

[75] روان مازن الضلاعين الجوازنة، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي "دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014.

[76] صبري أحمد شهاب، مرجع سبق ذكره.

اعتماد منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس عند إعداد القوائم المالية والعمل على الاستفادة من البنوك الإسلامية في تجنبها مخاطر القيمة العادلة خلال فترة التحليل.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1.دراسة (carroll, linsmeier and petroni,2003) بعنوان:

"The Reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual Funds[77] ."

هدفت الدراسة إلى مقارنة نتائج تطبيق كل من محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية للسندات المالية التي تملكها صناديق الاستثمار لعدد محدود من المساهمين الذين يقومون بإعداد قوائمهم المالية بالقيمة العادلة والبحث فيما إذا كانت القيمة العادلة للسندات تقدم معلومات أكثر موثوقية وأكثر ملائمة من التكلفة التاريخية، حيث تم أخذ عينة مكونة من 143 صندوق استثماري خلال الفترة 1982-1997، وتوصلت الدراسة إلى أن القيمة العادلة للسندات المالية تقدم معلومات ذات موثوقية للمستثمرين.

2.دراسة (ShamkutsVolha, 2010) بعنوان:

"Fair Value Accounting"[78].

هدفت الدراسة إلى تقديم تحليل نظري لمفهوم وأهمية وطرق تطبيق محاسبة القيمة العادلة لدى منشآت الأعمال، حيث تم عرض مفهوم وطريقة تنفيذ محاسبة القيمة العادلة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39)، وتم إجراء مقارنة بين محاسبة القيمة العادلة والتكلفة التاريخية، وتم الربط بين تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الاستثمارات المالية وأزمة أسواق المال العالمية. توصلت الدراسة إلى نتائج منها أن محاسبة القيمة العادلة أكثر ملائمة من التكلفة التاريخية لأنها توفر أحدث المعلومات المتوفرة في السوق، إلا أن الاعتماد عليها يمكن أن يحدث تلاعب في المعلومات وبالتالي تقلبات في القوائم المالية.

[77] carroll, linsmeier and petroni,**The Reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual Funds,**University of Iowa, Calvin Hall, 2003.

[78] ShamkutsVolha, **Fair Value Accounting,** University of Iceland**,** Faculty of Business Administration , Master Thesis, 2010.

3. دراسة (Rodriguez et al., 2011) بعنوان:

"Assessing the Impact of Fair-Value Accounting on Financial Statement Analysis: A Data Envelopment Analysis Approach "[79].

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على محاسبة القيمة العادلة ودورها في تحليل القوائم المالية وقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال أخذ قوائم مالية لعدد من شركات التأمين الاسبانية مكونة من 85 شركة، وتمثلت إشكالية الدراسة في ما إذا كان التغيير من التكلفة التاريخية إلى القيمة العادلة يؤثر على تحليل القوائم المالية. وبعد تحليل بيانات الدراسة توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن هناك تأثير لمحاسبة القيمة العادلة على جودة تحليل القوائم المالية.

4.دراسة (Vera Palea,2014) بعنوان:

"Fair value acconting and itsusefulness to Financial statementusers" .[80]

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة محاسبة القيمة العادلة وفائدتها لمستخدمي البيانات المالية، حيث تم إصدار المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 13حول قياس القيمة العادلة. وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- ✓ أن تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأصول والخصوم تعكس ظروف السوق الحالية، وبالتالي توفير المعلومات في الوقت المناسب وزيادة الشفافية في حين يمكن أن تكون مضللة للأصول التي يحتفظ بها لفترة طويلة.
- ✓ أن محاسبة القيمة العادلة وحدها لا يمكن أن توفر معلومات مفيدة فهي بحاجة أيضا إلى التكلفة التاريخية ولتحقيق ذلك يمكن تطبيق نظام مزدوج للقياس والإبلاغ.

المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

أولا: أوجه التشابه: من خلال استعراض مختلف الدراسات السابقة يتبين أن أغلبها تناول على الأقل متغير واحد فمنها ما تناول تأثير القيمة العادلة على موثوقية وملائمة القوائم المالية وهذا في دراسة **جميل حسن النجار** وكذا تأثيرها على مؤشرات الأداء المالي في البنوك التجارية في دراسة **موسى السعبري**، أما فيما يخص دراسة كل من

[79]Gonzalo Rodriguez et al**, Assessing the Impact of Fair-Value Accounting on Financial Statement Analysis: A Data Envelopment Analysis Approach**, university of Sydney, 2011.

[80]Vera Palea, **Fair value accounting and its usefulness to financial statement users**, university of Torino, Italy, 2014.

ShamkutsVolha و**carroll**و **GonzaloRodriguez**، فتناولت تأثير كل من نموذج التكلفة التاريخية والقيمة العادلة على تحليل القوائم المالية. وأيضا تتلاقى هذه الدراسة مع الدراسات السابقة من حيث الوسيلة المستخدمة وهي الاعتماد على التحليل من خلال بيانات القوائم المالية.

ثانيا: أوجه الاختلاف

لعل ما يبرز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تناولت موضوع القيمة العادلة وتأثيره على مؤشرات الأداء المالي بنوع من التفصيل، وأيضا اعتمادها في التحليل على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية (نماذج بانل) حيث أن أغلب هذه الدراسات السابقة تناولته من جوانب مختلفة وفي بيئات مختلفة مثل: دراسة كل من **جمال الطرايرة** و**جمعة يونس** في المؤسسات المصرفية أما دراسة **روان مازن الضلاعين** في شركات التأمين.

خلاصة الفصل:

على ضوء الإطار النظري للدراسة تطرقنا إلى الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة وهذا بعد التعريف بنموذج التكلفة التاريخية الذي يعتبر أحد المبادئ المحاسبية التي لا زالت تتمسك بها النظرية المحاسبية في القياس المحاسبي وكذا مبررات التحول إلى القيمة العادلة كما تعرضنا إلى ذكر مجموعة من المفاهيم للقيمة العادلة وأهميتها وأساليب قياسها.كما تناولناها من منظور المعايير المحاسبية الدولية وهذا من خلال ذكر أهم المعايير التي تطرقت إلى محاسبة القيمة العادلة وعلاقتها بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

ويمكن تلخيص أهم النقاط والنتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل كما يلي:

– المحاسبة وفق مبدأ التكلفة التاريخية لا تصلح لأن تكون أساسا مناسبا للقياس المحاسبي لأنها لم تعد قادرة على تقديم معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات من هنا كان البحث عن بديل للقياس المحاسبي وهو القياس بالقيمة العادلة الذييقوم بتوفير معلومات أكثر ملائمة لمتخذي القرار كما يساعد في تحسين عملية التحليل المالي وهذا بإعطاء نسب تبين لنا الواقع الفعلي لأداء المؤسسة،

–تساعد المعلومات المبنية على القيمة العادلة في إجراء المقارنات بين المؤسسات المتشابهة، وتمكن المستثمرين من الإطلاع على القوائم المالية للشركات وهذا بتحقيق ما يسمى بالإفصاح الشامل.

–يتضح من خلال هذا الفصل مدى توجه معايير المحاسبة الدولية نحو تبني مفهوم القيمة العادلة كأساس للقياس والإفصاح في العديد من المعايير الدولية مثل: الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول البيولوجية وعقود التأمين، وأيضا قيام مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو إصدار معايير مختلفة تساهم في توفير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

–يعتبر الأداء المالي أحد معايير قياس أداء العمل في أي مؤسسة فهو يلقي الضوء على جوانب مختلفة من تقييم لربحية المؤسسة بغرض تعظيم قيمتها وثروة المساهمين ومعرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرها المالية من خلال تقييم نشاطها.

تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل المالي الأساسية التي تساعد في تقييم المؤسسة من الجانب المالي وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى أهم مؤشرات الأداء المالي مثل: مؤشرات التوازن المالي، والنسب المالية كنسب الربحية والسيولة وغيرها.

الفصـــــــل الثاني:

تقدير أثر القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لمحاسبة القيمة العادلة من خلال الإطار المفاهيمي لها، مدى أهميتها وأهم المعايير التي تطرقت إليها وعلاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وهذا في الفصل الأول. نأتي في هذه المرحلة لترجمة العلاقة إلى صور نماذج رياضية تسهل القيام بعملية القياس الكمي، حيث بدأنا بتوضيح الطريقة المتبعة في التحليل القياسي من خلال التعريف بنماذج بانل وطرق تقديرها من خلال المفاضلة بين النماذج الثلاثة: النموذج التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية وقد اعتمدنا على اختبارين: اختبار LM واختبار Hausman.

من أجل الإلمام بالجانب التطبيقي قمنا بالتطرق إلى المجتمع المدروس، وكذلك النموذج المستخدم، وقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سوف نتعرض فيه إلى مجتمع الدراسة ومتغيرات الدراسة وهذا ضمن المطلب الأول. أما المطلب الثاني سوف نتطرق فيه إلى الأدوات المستخدمة في الدراسة. أما المبحث الثاني نتعرض فيه إلى مطلبين، الأول يتم عرض النتائج المتوصل إليها، أما المطلب الثاني يتم فيه تحليل النتائج ومناقشتها. وقد تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة،

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها.

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى منهج الدراسة المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، بالإضافة إلى تحديد المتغيرات وقياسها، وأدوات الدراسة ومصادر الحصول على المعلومات والمعالجات الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول: الطريقة المتبعة

يتضمن في هذا المطلب عرض للطريقة المتبعة من خلال التعرف على مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر المعلومات وأهم مصادر البيانات بالإضافة إلى أدوات جمع هذه البيانات.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة وعينتها

1- مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية التي طبقت محاسبة القيمة العادلة والبالغ عددها 28 شركة باستثناء شركات التأمين ذات الصبغة الإسلامية.

2-عينة الدراسة

تتمثل في جميع شركات التأمين الأردنية باستثناء شركات التأمين الإسلامية والواقعة ضمن العاصمة الأردنية عمان والتي يزيد رأس مالها عن عشرة ملايين دينار أردني والبالغ عددها ثماني شركات.

الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات وطرق وأدوات جمعها

1-مصادر جمع البيانات

تعتمد الدراسة في جمع البيانات والمعلومات اللازمة على مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، بحيث يغطي كل مصدر جزءا من البيانات والمعلومات ذات العلاقة.

المصادر الثانوية: اعتمدت الدراسة في معالجة الإطار النظري على مجموعة من الكتب والدوريات والمقالات والأبحاث العلمية والرسائل الجامعية ومواقع الكترونية ومنشورات متعلقة بموضوع الدراسة وهذا من أجل التعرف على الطرق والأسس العلمية في كتابة الدراسات والوقوف على آخر المستجدات التي حدثت في موضوعات الدراسة الحالية.

المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم الحصول على البيانات المتعلقة بالقوائم المالية من خلال التقارير السنوية المنشورة على الموقع الالكتروني لموقع الشركات نفسها أو من خلال دليل الشركات الموجود في بورصة عمان بنسخة الإكسل، كأدوات رئيسية للدراسة للفترة (2013-2015).

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

يمكن تعريف المتغيرات المستخدمة في الدراسة على النحو التالي:

1- **المتغير التابع:** الأداء المالي: للتعبير عن هذا المتغير استخدمنا صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية فهي عبارة عن كمية النقد التي تستخدمها الشركة في إنتاج وبيع البضائع فهو يعتبر من أهم بنود شركات المساهمة كما يعبر عن أداء الشركة ووضعها المالي، وقد عبرنا عنه في هذه الدراسة بالمعامل الثابت **C**.

2- **المتغيرات المستقلة:** وهي أهم البنود التي تأثرت نتيجة تطبيق محاسبة القيمة العادلة وهي:

صافي الدخل:

هو عبارة عن خصم إجمالي الديون من الإيرادات المختلفة من بيع المنتجات أو من عوائد الاستثمار ...الخ، فإن ما تبقى منها يشكل صافي الدخل، وقد أشرنا إليه بالرمز X1.

القيمة العادلة: المبلغ الذي يمكن استلامه من بيع أصل ما عند وجود رغبة وقدرة مالية بين مشتري وبائع وذلك في ظل عدم وجود ظروف غير طبيعية مثل التصفية، ويعتبر من بين عناصر قائمة حقوق المساهمين، وقد رمزنا له بـ X2.

التغير في الأرباح الموزعة:

تعتبر الأرباح الموزعة الربح الثابت الذي يحصل عليه المستثمر مباشرة من الشركة، وهو عادة ما يكون جزءا من إجمالي أرباح الشركة. ويعتبر من بين عناصر قائمة حقوق المساهمين في شركات المساهمة، وقد رمزنا له في هذه الدراسة بـX3.

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

لمعالجة الجانب التحليلي لموضوع الدراسة، نتبع الخطوات الموالية:

الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل

يشتمل إطار الدراسة على تعريف بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي نختصرها بكلمة" بانل "في دراستنا، والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها.

1- نماذج بانل:

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول...) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل بـ"المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن"[92].

2- مميزات نماذج بانل:

يتفوق تحليل بانل على تحليل البيانات الزمنية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها، فالتقدير حسب هذه البيانات له مزايا عديدة نوجزها فيما يلي:

- ✓ التحكم في عدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية؛
- ✓ تعطي البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات، ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية[93]؛
- ✓ تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي، أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر، تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل[94]؛

3- النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

تأتي نماذج البيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي[95]:

-نموذج الانحدار التجميعي Pooled Regression Model (PRM)؛

-نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model (FEM)؛

-نموذج التأثيرات العشوائية Random Effects Model (REM).

ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية مقاسة في T من الفترات الزمنية وعليه فإن نموذج البيانات الطولية يعرف

---

[92] بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015، ص: 201.

[93] زكريا يحي الجمّال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012، ص: 269.

[94] وليد بوتياح، **دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007، ص: 34.

[95] زكريا يحي الجمّال، مرجع سبق ذكره، ص.ص 270-271.

بالصيغة الآتية:

$y_{it} = \beta_{o(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$,i = 1,2, …,N t = 1,2,….,T.....(1) حيث أن:

Y_{it} تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة **i** عند الفترة الزمنية t، $\beta_{o(i)}$ تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة i، β_j تمثل قيمة ميل خط الانحدار، $x_{j(it)}$ تمثل قيمة المتغير التفسيري j في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t، وأن ε_{it} تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة i عند الفترة الزمنية t.

- **نموذج الانحدار التجميعي:**

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج البيانات الطولية حيث تكون فيه جميع المعاملات $\beta_{o(i)}$ وβ_j ثابتة لجميع الفترات الزمنية (يهمل أي تأثير للزمن). وبإعادة كتابة النموذج في المعادلة (1) نحصل على نموذج الانحدار التجميعي وبالصيغة الآتية:

$y_{it} = \beta_o + \sum_{i=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$,i = 1,2, …,Nt = 1,2,….,T .....(2) حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$. وتستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية في تقدير معلمات النموذج في المعادلة (2).

- **نموذج التأثيرات الثابتة [96]:**

يهدف استخدام نموذج التأثيرات الثابتة إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدا من خلال جعل معلمة القطع β_o تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل B_i ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية:

$y_{it} = \beta_{o(i)} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$,i = 1,2, …,Nt = 1,2,….,T.....(3) حيث أن $E(\varepsilon_{it})=0$ و $var(\varepsilon_{it}) = \sigma_{\varepsilon}^2$

يقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_o لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معلمات النموذج في المعادلة(3) والسماح لمعلمة القطع β_o بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج.

[96] مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011، ص: 16.

- **نموذج التأثيرات العشوائية**[97]:

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ ε_{it} ذا توزيع طبيعي بوسط مقدراه صفر وتباين مساوي إلى σ_{ε}^{2}، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات العشوائية صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة.

الفرع الثاني: اختبارات تحليل الدراسة

من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما تسمى باختبارات التحديد، كما ذكرنا سابقا، يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟ لغرض الإجابة عن مثل هكذا تساؤل سوف نقوم بعرض اختبارين: الأول: أسلوب الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية والثاني: هو أسلوب الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية.

1. **المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:**

لغرض الاختيار بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة نستخدم اختبار فيشر.

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H0: النموذج التجميعي هو الملائم (إذا كان $P_V > 0.05$ أو $F_c < F_t$)

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم (إذا كان $P_V \leq 0.05$ أو $F_c \geq F_t$)

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت احتمالية فيشر المحسوبة أكبر من 0.05، نرفض فرضية العدم ونقبل H1.

2. **المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية**

يتم عن طريق اختبار Breusch and Pagan LM حيث نقبل:

H0: النموذج التجميعي هو الملائم (إذا كان $P_V > 0.05$ أو $LM < x^2_{(1)}$)

H1: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم (إذا كان $P_V \leq 0.05$ أو $LM \geq x^2_{(1)}$)

[97] عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، المجلد 12، العدد الأول، 2010، ص: 19.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة)، نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية "ماكينون" فإذا كانت (P value) أقل من مستوى معنوية 5% نرفض الفرضية الصفرية.

3. المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

يتم عن طريق اختبار Hausman حيث نقبل:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو النموذج الملائم (إذا كان $P_V > 0.05$ أو $H < \chi^2_{(K-1)}$).

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم (إذا كان $P_V \leq 0.05$ أو $H \geq \chi^2_{(K-1)}$).

يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم إذا كانت قيمة الإحصائية أكبر من قيمة مربع كاي وعلى العكس سوف يكون النموذج الملائم لبيانات الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية[98].

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة و مناقشتها

بعد التعرف على متغيرات الدراسة وطرقها في المبحث السابق سنحاول في هذا المبحث معرفة أثر محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية محل الدراسة.

المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها

في هذه الدراسة سوف نستخدم نموذج مكون من أربع متغيرات، وتحديدا الأداء المالي كمتغير تابع يمثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، أما المتغيرات المستقلة متمثلة في صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة. ولتحقيق غرض الدراسة استخدمنا قاعدة بيانات مدمجة بعدد n=8 من المقاطع i والمتمثلة في ثماني شركات تأمين، وفي الوقت نفسه يغطي كل مقطع فترة زمنية t=3 سنة، وبذلك يكون عدد المشاهدات 24 مشاهدة.

الفرع الأول: تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين المتغير التابع والمستقل فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق

[98] زكريا يحي الجمّال، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

ثلاثة نماذج وهي: نموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM) ونموذج الآثار العشوائية (REM)، وبالاعتماد على برنامج Eviews 9 تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

الجدول رقم (1.2): معلمات نموذج الدراسة المقدرة باستخدام النماذج الثلاثة

المتغير التابع: صافي التدفق النقدي				
الفترة: 2013-2015 TN= 8=3 مجموع مشاهدات البانل: 3 × 8 = 24				
		نموذج الانحدار التجميعي PRM	نموذج التأثيرات الثابتة FEM	نموذج التأثيرات العشوائية REM
C	معامل C	1069079	3811870	1521036
	احتمالية Student	0.2337	0.0164	0.1417
صافي الدخل X1	معامل X1	0.310878	-2.585578	-0.108413
	احتمالية Student	0.5971	0.0487	0.8633
التغير المتراكم في القيمة العادلة X2	معامل X2	-0.322121	-1.063121	-0.458530
	احتمالية Student	0.3488	0.0765	0.1809
التغير في الأرباح الموزعة X3	معامل X3	2.792373	4.764118	3.006120
	احتمالية Student	0.0146	0.0599	0.0159
معامل التحديد R^2		0.512217	0.808008	0.343039
إحصائية DW		1.903258	2.226192	2.059850
احتمالية Fisher		0.002104	0.002820	0.035093

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات Eviews 9 (أنظر الملاحق 1و 2 و3)

يبين الجدول أعلاه أن القيم الاحتمالية لإحصائية فيشر (المعنوية الكلية للنموذج) من خلال نماذج PRM وFEM وREM أقل من (0.05)، أي أن النماذج الثلاثة مقبولة إحصائيا (0.002104، 0.002820، 0.035093) على التوالي. ويمكن كتابة معادلة نموذج الانحدار التجميعي المقدرة، معادلة نموذج التأثيرات الثابتة المقدرة، ونموذج التأثيرات العشوائية المقدرة على الترتيب بالشكل الآتي:

$$Y = 1069078.74752 + 0.310877865617*X1 - 0.322120830921*X2 + 2.79237333531*X3$$

$$Y = 3811869.55789 - 2.58557842252*X1 - 1.06312135548*X2 + 4.76411794937*X3$$

$$Y = 1521036.31692 - 0.108413292718*X1 - 0.458529588095*X2 + 3.00611985237*X3$$

الفرع الثاني: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج

بعد تقدير النماذج الثلاثة المدروسة سوف ننتقل إلى استخدام أساليب الاختيار بين هذه النماذج الثلاثة من خلال الأسلوبين: اختبار مضاعف Breusch-Pagan LM Lagrange واختبار Hausman.

1. **اختبار Ficher**:

يتم عن طريق اختبار فيشر Ficher حيث:

الجدول رقم (2.2): نتائج اختبار Ficher

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P-Value
إحصائية Ficher	2.86	0.0484(*)

(*)معنوية الاختبار عند 0.05 **المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التقدير (أنظر الملحق (5))

من خلال نتيجة اختبار Ficher نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0484)، ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

2. اختبار مضاعف لاغرانج:

نتائج اختبار مضاعف لاغرانج للمفاضلة بين النموذج التجميعي والنموذج ذو التأثيرات العشوائية:

من أجل تحديد النموذج الملائم لتحليل بيانات هذه الدراسة تم استخدام اختبار LM للمفاضلة بين نموذج الانحدار المتجمع من جهة ونموذج التأثيرات العشوائية من جهة أخرى، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار وذلك بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 كما يلي:

الجدول رقم (3.2): نتائج اختبار مضاعف لاغرانج LM

نوع الاختبار	قيمة الاختبار	P-Value
إحصائية Breusch-Pagan	0.000416	0.9837(*)

(*)معنوية الاختبار عند 0.05 **المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التقدير(أنظر الملحق (4))

بالاعتماد على نتائج الجدول فقد أظهر اختبار LM انخفاض القيمة الإحصائية المحسوبة بقيمة 0.000416، وباحتمال 0.9837، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة H1 (نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم) ونقبل فرضية العدم H0، وبالتالي النموذج الملائم للبيانات المدروسة هو النموذج التجميعي.

3.نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

من أجل اختيار النموذج الملائم للدراسة (الاختيار بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) سيجرى اختبار **Hausman** بالاعتماد على مخرجات Eviews 9 كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (4.2): نتائج اختبار Hausman

نوع الاختبار	قيمة الاختبار (Chi-Sq. Statistic)	درجة الحرية	P-Value
اختبار **Hausman**	8.775703	3	0.0324(*)

(*)معنوية الاختبار عند 0.05 **المصدر**: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج التقدير (أنظر الملحق (6))

من خلال نتيجة اختبار (Hausman) نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0324)، ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

الفرع الثالث: تحديد أفضل نموذج جزئي

لغرض اختيار النموذج الذي يحتوي على أفضل المتغيرات، أهمها وأكثرها تأثيرا على المتغير التابع، وذلك بالاعتماد على المعيارين التاليين:

- أعلى قيمة بالنسبة لمعامل التحديد المصحح R^2 ؛
- أدنى قيمة بالنسبة لمعيار أكايك AIC.

الجدول رقم (5.2): قيم معياري معامل التحديد المصحح وأكايك لاختيار أفضل نموذج جزئي

النموذج الجزئي	المتغير المستقل	$Adj\ R^2$	AIC
1	صافي الدخلX1	0.30	32.91
2	التغير المتراكم في القيمة العادلة X2	0.03	33.31
3	التغير في الأرباح الموزعةX3	0.45	32.76
4	X1X2	0.27	32.99
5	X1X3	0.44	32.73
6	**X2X3**	**0.45**	**32.70**
7	X1X2X3	0.43	32.77

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الملاحق (7) - (8) - (9)- (10)- (11) - (12) - (13)

من خلال نتائج الجدول السابق يمكن اختيار النموذج السادس، والذي يضم المتغيرين المستقلين التغير المتراكم في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة وذلك لكون المتغيرين لهما قوة تأثير على الأداء المالي.

المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

سنحاول في هذا المطلب تحليل النتائج المتوصل إليها من خلال المفاضلة بين نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وتفسيرها واختبار الفرضيات.

الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج

بعد عرض نتائج المفاضلة بين النماذج نلاحظ أن:

✓ من خلال الجدول رقم (3.2) يظهر أن القيم الاحتمالية لاختبار LM كانت أكبر من (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بأن نموذج الانحدار التجميعي هو الذي يناسب هذه الدراسة، مما يعني عدم وجود آثار خاصة بكل شركة تأمين تميزها عن الأخرى.

- ✓ من خلال اختبار **Hausman** الموضح في الجدول رقم (4.2) للمفاضلة بين نموذجي التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية نجد أن القيمة الاحتمالية أقل من (0.05)، مما يدل على أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم لدراسة أثر محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين محل الدراسة.

الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير النموذج التجميعي

اعتمادا على نتائج الجدول رقم (1.2) نلاحظ أن:

- ✓ عند مستوى (5 في المائة)، نجد أن كل من المعامل الثابت ومعامل X3 (صافي الدخل) ومعامل X2 (التغير في القيمة العادلة) أكبر من 0.05، في حين نلاحظ معامل X3 (الأرباح الموزعة) أقل من 0.05 وهذا يدل أن X3 له معنوية إحصائية.
- ✓ احتمالية Fisher أقل من 0.05، وهذا يدل على المعنوية الكلية للنموذج بالرغم من أن أغلب المتغيرات ليست لها دلالة احصائية وهي منفردة.
- ✓ نلاحظ أن الإشارة الموجبة لصافي الدخل، الأرباح الموزعة (X1= 0.310878، X3 = 2.792373) على التوالي تشير إلى العلاقة الطردية بين الأداء المالي وصافي الدخل وبين الأداء المالي والأرباح الموزعة فعندما يزيد صافي الدخل بوحدة واحدة يزيد الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بـ 0.310878% وبزيادة الأرباح الموزعة بوحدة واحدة يزيد الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية بـ 2.792373%.أما التغير المتراكم في القيمة العادلة (X2 = -0.322121) فهي تشير إلى العلاقة العكسية بين الأداء المالي وبين التغير في القيمة العادلة.
- ✓ قيمة معامل التحديد R^2 بلغت0.512217 أي أن محاسبة القيمة العادلة الممثلة بـ (صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة) تفسر ما نسبته 51.12% وهي نسبة متوسطة.

الفرع الثالث: تحليل نتائج اختبار أفضل نموذج جزئي

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5.2) أن النموذج السادس يجمع بين المتغير X2 (التغير المتراكم في القيمة العادلة) والمتغير X3 (التغير في الأرباح الموزعة) وهذا من خلال معامل التحديد المصحح R^2 الذي قدر بأعلى قيمة (0.45) وأدنى قيمة لمعيار أكايك 32.70 مما يدل على أن المتغير الثاني والثالث يفسر ما نسبته 45%.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر محاسبة القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وذلك بإتباع أسلوب التحليل القياسي للبيانات الطولية أو المدمجة "بانل"، للتعرف على متغيري الدراسة وتطورهما خلال فترة الدراسة.

حيث بدأنا بمدخل نظري تعرضنا فيه إلى بعض المفاهيم المتعلقة بتحليل السلاسل الزمنية المقطعية، والنماذج المكونة لها والبحث عن أفضلها لهذه الدراسة عن طريق اختبارات المفاضلة بين النماذج.

ثم خلصنا في الأخير إلى عرض النتائج وتحليلها ومناقشتها لتبيان وجود الأثر المعنوي والموجب لصافي الدخل والأرباح الموزعة لشركات التأمين الأردنية.

الخاتمـــــــــــة

في نهاية عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينات من القرن الماضي، وبعد ما أصبح مبدأ التكلفة التاريخية غير قادر على مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، بدا التزايد في الآراء المؤيدة للاتجاه نحو الاعتماد على أساس القيمة العادلة، وبالتالي تبنت المعايير المحاسبية الدولية القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي للكثير من الأصول والالتزامات مثل الأدوات المالية والاستثمارات العقارية والأصول المعنوية والأصول البيولوجية وما ينتج عنها من منتجات عند نقطة الحصاد.

وقد قسمت هذه الدراسة إلى فصلين، فصل نظري حيث قمنا فيه باستعراض الأدبيات النظرية، وفصل تطبيقي وكان ذلك انطلاقا من فرضيات الدراسة التي كنا نسعى من خلالها إلى دراسة أثر القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية حيث استخدمت فيها أساليب إحصائية حديثة تمثلت بيانات السلاسل المقطعية ونماذجها. وعليه يمكن تلخيص نتائج الدراسة، والتوصيات والآفاق بالشكل التالي:

أولا: نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة بعد محاولة الإلمام بمختلف جوانب الموضوع إلى النتائج التالية:

-من خلال الجانب النظري تعتبر القيمة العادلة المقياس الأفضل في الاعتراف والقياس المحاسبي لأنها تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسة، فلذلك تعتبر أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات.

- يتم قياس القيمة العادلة بناءا على مجموعة معايير من أهمها: المعيار المحاسبي الدولي رقم (16): الممتلكات والتجهيزات، والمعيار رقم (32) الأدوات المالية: الإفصاح والعرض، والمعيار رقم (39): الأدوات المالية: الاعتراف والقياس.

- من خلال اختبار LM يظهر أن القيم الاحتمالية أكبر من (0.05)، وعليه يتبين أن نموذج الانحدار التجميعي هو الذي يناسب هذه الدراسة، مما يعني عدم وجود آثار خاصة بكل شركة تأمين تميزها عن الأخرى.

-من خلال اختبار Ficher يظهر أن القيم الاحتمالية أقل من (0.05)، وعليه يتبين أن نموذج الآثار الثابتة هو الذي يناسب هذه الدراسة.

- تطبق شركات التأمين محاسبة القيمة العادلة وذلك من خلال صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة.

- نلاحظ أن الإشارة الموجبة لـ صافي الدخل، الأرباح الموزعة تشير إلى العلاقة الطردية بين الأداء المالي وصافي الدخل وبين الأداء المالي والأرباح الموزعة أما التغير المتراكم في القيمة العادلة فهي تشير إلى العلاقة العكسية بين الأداء المالي وبين التغير في القيمة العادلة.

- قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.512217 أي أن محاسبة القيمة العادلة الممثلة بـ (صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة) تفسر ما نسبته 51.12% وهي نسبة متوسطة.

- يمكن اختيار النموذج السادس، والذي يضم المتغيرين المستقلين التغير المتراكم في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة وذلك لكون المتغيرين لهما قوة تأثير على الأداء المالي وفي المقابل متغير صافي الدخل ليس له تأثير كبير على الأداء المالي.

ثانيا: اختبار الفرضيات:

قامت دراستنا على أربع فرضيات وهي:

-تمثلت الفرضية الأولى في أن نموذج القيمة العادلة من بين نماذج الاعتراف والقياس المحاسبي، حاولنا إثبات ذلك بتقديم العديد من المفاهيم المتعلقة بهذا النموذج، وفي الأخير توصلنا إلى إثبات الفرضية الأولى حيث استنتجنا بأن نموذج القيمة العادلة يعتبر من بين أفضل نماذج الاعتراف والقياس المحاسبي لكونه أكثر ملائمة لمتخذي القرار.

-أما الفرضية الثانية تمثلت في أن القيمة العادلة يتم قياسها بناءا على معايير محددة، حاولنا إثبات ذلك بالتطرق إلى أهم المعايير الدولية التي تطرقت إلى محاسبة القيمة العادلة كالمعيار المحاسبي الدولي IAS16، IAS32، IAS39، ومعايير الإبلاغ المالي IFRS4، IFRS9. حيث استنتجنا بأنه يتم قياس القيمة العادلة بناءا على معايير مختلفة آخرها إصدار المعيار IFRS13 قياس القيمة العادلة.

-أما فيما يخص الفرضية الثالثة القائلة بأنه هناك أثر ذو دلالة احصائية بين محاسبة القيمة العادلة والأداء المالي لشركات التأمين الأردنية المدرجة في سوق الأوراق المالية، حاولنا إثبات ذلك من خلال مقارنة احصائية فيشر المحسوبة مع الجدولية أو احتمالية احصائية فيشر مع 0.05، في الأخير تبين أن النموذج ذو دلالة احصائية وهذا ما يعني أن الفرضية البديلة محققة.

-تمثلت الفرضية الرابعة القائلة بأن شركات التأمين الأردنية تطبق محاسبة القيمة العادلة وهذا من خلال صافي الدخل، التغير المتراكم في القيمة العادلة، التغير في الأرباح الموزعة، حاولنا إثبات ذلك من خلال توضيح أفضل نموذج جزئي حيث استنتجنا بأن المتغيرين: التغير المتراكم في القيمة العادلة والتغير في الأرباح الموزعة أكثر تأثيرا على الأداء المالي من صافي الدخل.

ثالثا: التوصيات:

1. المحافظة على استمرارية تطبيق محاسبة القيمة العادلة ومتابعة ما يطرأ بشأنها من تعديلات، والعمل على ترسيخ مفاهيم ثقافة تطبيقاتها من خلال تأهيل وتطوير أداء العاملين في مجال المحاسبة عن الأدوات المالية لشركات التأمين محل الدراسة.

2. ضرورة التمسك بتطبيق منهج القيمة العادلة كأساس للاعتراف والقياس والإفصاح المحاسبي في شركات التأمين الأردنية محل الدراسة.

3. زيادة متابعة معايير التقارير المالية الدولية بشتى الوسائل المتاحة ودراسة وتحليل توجهات معايير المحاسبة الدولية بشأن القيمة العادلة واستخلاص ما يتلاءم منها مع البيئة المحاسبية والاقتصادية الأردنية.

4.العمل على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال الدقة في إعداد القوائم المالية بما يتوافق مع الخطط الاستراتيجية الجيدة، لما له من تعزيز لمكانة شركات التأمين محل الدراسة في بورصة عمان.

5. القيام بالاهتمام بالتحليل المالي لما يمثله من دور في إبراز الوضعية المالية لشركات التأمين محل الدراسة، بما يساعد العديد من الأطراف المختلفة من تزويدهم بالمعلومات اللازمة وبالتالي اتخاذ مختلف القرارات.

رابعا: آفاق الدراسة:

- المشكلات المحاسبية لقياس القيمة العادلة عند اندماج منشآت الأعمال.
- أثر الإفصاح بالقيمة العادلة على الإبلاغ المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- مدى أهمية الإفصاح المحاسبي باستخدام القيمة العادلة.

المصـــادر والمـــراجع

أولا: المراجع المحلية

I. الكتب:

1. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمان الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان، 2005.
2. طارق عبد العال حماد، **المدخل الحديث في المحاسبة (المحاسبة عن القيمة العادلة)**، الدار الجامعية، مصر، 2003.
3. طارق عبد العال حماد، **معايير التقارير المالية –دليل التطبيق**، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، 2006.
4. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة قياس بنود الميزانية وقائمة الدخل (1)**، الجزء الرابع، الطبعة الثانية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2006.
5. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة قياس بنوذ الميزانية وقائمة الدخل**، الجزء الخامس، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2006.
6. طارق عبد العال حماد، **موسوعة معايير المحاسبة (الإفصاحات)**، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
7. رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية، الإطار الفكري– التطبيقات العملية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2009.
8. محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة**، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
9. حكمت أحمد الراوي، **نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة**، الطبعة الأولى، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.
10. أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي**، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
11. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)**، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009.
12. محمد مطر، **نظرية المحاسبة**، مكتبة دار المنارة، عمان، 2006.

13.محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

14.محمد مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحليل الائتماني**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2006.

II. المذكرات والأطروحات:

1. حديدي آدم، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الإبلاغ المالي للقوائم المالية في البنوك التجارية الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2014/ 2015.

2. وليد بوتياح، **دراسة مقارنة لدوال الاستثمار في البلدان المغاربية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2007.

3. عايض فلاح عايض الجسار، **ملائمة محاسبة القيمة العادلة لقرارات منح الائتمان في البنوك التجارية الكويتية**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014.

4. روان مازن الضلاعين الجوازنة، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في تحسين الأداء المالي "دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية"**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2014.

5. محمد محمد حامد، **قصور المعايير المصرية في المحاسبة عن التضخم والتمويل خارج الميزانية وآثاره على دلالة القوائم المالية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان، حلوان، 2010.

6. معتز أمين عبد الحميد، **أثر الإفصاح باستخدام مفهوم القيمة العادلة في ضوء التغيرات في معايير الإبلاغ المالي الدولية على الإبلاغ المالي في شركات التأمين الأردنية**، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، رسالة دكتوراه غير منشورة، عمان، الأردن، 2008.

7. صلاح حواس، **التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.

8. زيد عثمان دنون، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة معلومات القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الزرقاء، الأردن، 2015.

9. فريد زعرات، **معالجة القوائم المالية من آثار التضخم وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2009.

10.عماد زهران، **مشكلات القياس والإفصاح المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات المالية في ضوء المعايير المحاسبية**، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2005.

11. بونعجة سحنون، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية – بالإشارة إلى حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير غير مشورة، تخصص محاسبة ومالية، جامعة الشلف، الجزائر، 2010/2011.

12. شدري معمر سعاد، **دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية**، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009.

13. إبراهيم موسى السعبري، زيد عائد مردان، **القيمة العادلة وتأثير استعمالها في جودة التقارير المالية وتحسين مؤشرات الأداء المالي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، الكلية التقنية الإدارية، الكوفة، 2012.

14. بسمة سويد، **دراسة مقارنة بين بدائل القياس المحاسبي (التكلفة التاريخية – القيمة العادلة)**، مذكرة ماستر في العلوم المحاسبية والمالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2012.

15. صبري أحمد شهاب، **أثر إدارة مخاطر القيمة العادلة على القطاع المصرفي الأردني قبل وبعد الأزمة المالية العالمية**، مذكرة الماجستير في المحاسبة، غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2016.

16. بدراوي شهيناز، **تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية**، أطروحة دكتوراه، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2015.

17. أنس مصلح ذياب الطراونة، **العوامل المؤثرة في تقييم الأداء المالي لشركات التأمين**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015.

18. جمال علي عطية الطرايرة، **التوجه الحديث للفكر المحاسبي لمفهوم القيمة العادلة وأثره في الإبلاغ المالي للقوائم المالية للبنوك العاملة في الأردن**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة عمان، الأردن، 2005.

19. أحمد إبراهيم ذيب عثمان، **أثر الرسملة على الأداء المالي: دراسة تطبيقية في الشركات المساهمة العامة في الأردن**، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2015.

20. روحي وجدي عبد الفتاح، **محاسبة القيمة العادلة وأثرها على الأزمة المالية العالمية**، رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2010.

21. الحميدي محمد المطيري، **أثر دوران العاملين على الأداء المالي دراسة تطبيقية في قطاع المصارف الإسلامية الكويتية**، قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012.

22. بدوي الياس، **دور تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) وفق المعايير الدولية (IAS/IFRS) في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، 2012.

23. خالد عبد الرحمن جمعة يونس، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية**، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.

III. الدوريات والمجلات العلمية:

1. محمد زيدان إبراهيم، **مدى أهمية الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة للأوراق المالية لأغراض تشجيع الاستثمار في سوق الأوراق المالية**، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، كلية التجارة، القاهرة، مصر، العدد الرابع، 2003.
2. زكريا يحي الجمّال، **اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية**، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، العدد 21، 2012.
3. سيد عبد الفتاح صالح حسين، **تحليل العلاقة بين محاسبة القيمة العادلة وممارسات المحاسبة الابتكارية وأثرها على جودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس، مصر، العدد الثاني، 2009.
4. حازم الخطيب، ظاهر القشي، **توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد**، مجلة الزيتونة للبحوث العلمية، جامعة الزيتونة الأردنية، المجلد الثاني، العدد الثاني، 2004.
5. علي حسين الدوغجي، عباس فاضل العكيلي، **الإبلاغ المالي عن المشتقات المالية بوصفها أدوات للتحوط من المخاطر السوقية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد الثامن، العدد 25، جامعة بغداد، 2013.
6. بوقرة رابح، عريوة محاد، **أثر المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) في تفعيل أدوات مراقبة التسيير لتحسين الأداء في المؤسسات الاقتصادية**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية JEFR، العدد الأول، جوان 2014.
7. أحمد حلمي رضوان، **دور آليات الحوكمة في تحسبن ملائمة معلومات هيكل القياس الهرمي للقيمة العادلة بالتطبيق على بنوك السعودية**، معهد الإدارة العامة، مجلة الإدارة العامة، الرياض، المجلد 53، العدد الثالث، 2012.
8. تامر مزيد رفاعه، **أثر تعليمات مصرف سورية المركزي في التزام المصارف الخاصة بمتطلبات القياس والإفصاح بالقيمة العادلة للأدوات المالية وفقا للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 26، العدد الأول، 2010.
9. محمد إبراهيم زيدان، **المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض تنظيم عوائد الدمج المصرفي في إطار المعايير المحاسبية**، مجلة الفكر المحاسبي، جامعة عين شمس القاهرة، مصر، العدد الثاني، 2001.
10. علية صالح الشمري، **مدى مساهمة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على جذب رؤوس الأموال الأجنبية للبيئة المحلية، دراسات إدارية**، قسم إدارة الأعمال، جامعة البصرة، المجلد الرابع، العدد السابع، أيلول 2011.

11. رضا إبراهيم صالح، **أثر توجه معايير المحاسبة نحو القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في ظل الأزمة المالية العالمية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، مصر، العدد الثاني، المجلد 46، 2009.

12. عابد بن عابد العبدلي، **محددات التجارة البيئية للدول الإسلامية باستخدام منهج تحليل بانل**، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية جدة، المجلد 12، العدد الأول، 2010.

13. جميل حسن النجار، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على موثوقية وملائمة معلومات القوائم المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الفلسطينية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد التاسع، العدد الثالث، 2013.

14. زهير خضر ياسين، **القياس المحاسبي بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة**، مجلة المنصور، كلية المنصور الجامعة – العراق،– العدد 14/ (الجزء الثاني)، 2010.

IV. الملتقيات والندوات والمحاضرات:

1.هوام جمعة، حديدي آدم، **أثر وإمكانية تطبيق محاسبة القيمة العادلة في المصارف الإسلامية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي ICIEF حول: النمو والعدالة والاستقرار: من منظور إسلامي، أيام 11/09 سبتمبر 2013، اسطنبول، تركيا.

2. عرابة الحاج وآخرون، **دور القيمة العادلة في الحفاظ على رأس المال والتوجه نحو الدخل الاقتصادي**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS-IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24و25 نوفمبر 2014.

3. مجدي الشوربجي، **أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية**، الملتقى الدولي الخامس: رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة، جامعة الشلف، الجزائر، 13-14 ديسمبر 2011.

4. مرازقة صالح، **كفاءة معايير المحاسبة الدولية / معايير التقارير المالية الدولية في الرقابة المصرفية**، الملتقى الوطني حول معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، المركز الجامعي سوق أهراس، 26/25 ماي 2010.

5. زبير عياش وآخرون، **إشكالية جودة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر– بين الواقع والتطبيق–**، الملتقى الدولي حول دور معايير المحاسبة الدولية (IAS- IFRS-IPSAS) في تفعيل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 24 و25 نوفمبر 2014.

6. دادن عبد الغني، كماسي محمد الأمين، **الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية**، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005.

7. محمد مطر، موسى السويطي، **أثر استخدامات منهج القياس بالقيمة العادلة على إدارة الأرباح وعدالة البيانات بالقوائم المالية**، المؤتمر العلمي المهني الدولي السابع، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، عمان، 13-14 سبتمبر 2006.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1. Australian Office of Financial Management (AOFM), **Introduction of Fair Value Accounting**, Annual Report, 2004-2005, Australia, Review.
2. Benoît LEBRUN, **Normes Comptables, L'application De La Juste Valeur A Tous Les Instruments Financiers**, In The Certified Accountant, 3rd Quarter - Issuse 35. 2008
3. carroll, linsmeier and petroni**, The Reliability of fair value versus historical cost information: Evidence from closed-end mutual Funds,** University of Iowa, Calvin Hall, 2003.
4. Gonzalo Rodriguez et al**, Assessing the Impact of Fair-Value Accounting on Financial Statement Analysis: A Data Envelopment Analysis Approach**, university of Sydney, 2011.
5. Jean- François et Bernard, colasse, **juste valeur**, economica, Paris, 2001.
6. Peter Martin**, CA Évaluation de la juste valeur Directeur**, Normes comptables Conseil des normes comptables 277, rue Wellington Ouest Toronto (Ontario) M5V 3H2 Juillet 2009.
7. Shamkuts Volha, **Fair value accounting**, Bs-thesis in business administration, Faculty of business administration, University of Iceland, Iceland, 2010.
8. Schroeder, Richard, Clark, Myrtle, and Cathey, Jack, 2001, **Accounting Theory and Analyses**, John Wiley & Sons, Inc, USA.
9. Vera Palea, **Fair value accounting and its usefulness to financial statement users**, university of Torino, Italy, 2014.

ثالثا: المواقع الالكترونية:

1. http://www.fsab.org
2. http:// www.iasc.com.org

الملاحق

الملحق رقم (1): النموذج التجميعي PRM

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 18:04
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1069079.	870616.7	1.227956	0.2337
X1	0.310878	0.578817	0.537092	0.5971
X2	-0.322121	0.335729	-0.959466	0.3488
X3	2.792373	1.044132	2.674350	0.0146

R-squared	0.512217	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.439049	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	2937165.	Akaike info criterion	32.77480
Sum squared resid	1.73E+14	Schwarz criterion	32.97114
Log likelihood	-389.2976	Hannan-Quinn criter.	32.82689
F-statistic	7.000601	Durbin-Watson stat	1.903258
Prob(F-statistic)	0.002104		

$$Y = 1069078.74752 + 0.310877865617*X1 - 0.322120830921*X2 + 2.79237333531*X3$$

الملحق رقم (2): نموذج التأثيرات الثابتة FEM

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/12/17 Time: 18:05
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3811870.	1383795.	2.754650	0.0164
X1	-2.585578	1.189170	-2.174271	0.0487
X2	-1.063121	0.552543	-1.924051	0.0765
X3	4.764118	2.311176	2.061340	0.0599

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

R-squared	0.808008	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.660322	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	2285598.	Akaike info criterion	32.42572
Sum squared resid	6.79E+13	Schwarz criterion	32.96566
Log likelihood	-378.1086	Hannan-Quinn criter.	32.56896
F-statistic	5.471110	Durbin-Watson stat	2.226192
Prob(F-statistic)	0.002820		

$$Y = 3811869.55789 - 2.58557842252*X1 - 1.06312135548*X2 + 4.76411794937*X3$$

الملحق رقم (3): نموذج التأثيرات العشوائية REM

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 05/12/17 Time: 18:05
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24
Swamy and Arora estimator of component variances

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1521036.	994323.2	1.529720	0.1417
X1	-0.108413	0.621501	-0.174438	0.8633
X2	-0.458530	0.330773	-1.386236	0.1809
X3	3.006120	1.141476	2.633538	0.0159

Effects Specification	S.D.	Rho
Cross-section random	1540517.	0.3124
Idiosyncratic random	2285598.	0.6876

Weighted Statistics

R-squared	0.343039	Mean dependent var	2469551.
Adjusted R-squared	0.244494	S.D. dependent var	2985185.
S.E. of regression	2594718.	Sum squared resid	1.35E+14
F-statistic	3.481064	Durbin-Watson stat	2.059850
Prob(F-statistic)	0.035093		

$$Y = 1521036.31692 - 0.108413292718*X1 - 0.458529588095*X2 + 3.00611985237*X3$$

الملحق رقم (4): المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

الإحصائية المهمة هي breusch-pagan

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects
Null hypotheses: No effects
Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Test Hypothesis		
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	0.000416 (0.9837)	0.254742 (0.6138)	0.255158 (0.6135)
Honda	0.020401 (0.4919)	-0.504719 --	-0.342465 --
King-Wu	0.020401 (0.4919)	-0.504719 --	-0.435504 --
Standardized Honda	0.782214 (0.2170)	-0.194818 --	-2.838154 --
Standardized King-Wu	0.782214 (0.2170)	-0.194818 --	-2.602269 --
Gourieroux, et al.*	--	--	0.000416 (>= 0.10)

*Mixed chi-square asymptotic critical values:
1% 7.289
5% 4.321
10% 2.952

الملحق رقم (5): اختبار Ficher للمفاضلة بين النموذجي التجميعي والتأثيرات الثابتة

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Redundant Fixed Effects Tests
Equation: EQ02
Test cross-section fixed effects

Effects Test	Statistic	d.f.	Prob.
Cross-section F	2.861193	(7,13)	0.0484
Cross-section Chi-square	22.378008	7	0.0022

الملحق رقم (6): اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: EQ03
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	8.775703	3	0.0324

الملحق رقم (7): اختبار درجة تأثير متغير صافي الدخل (X1) على متغير الأداء المالي (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:03
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1613450.	931871.6	1.731408	0.0974
X1	1.443966	0.431131	3.349248	0.0029

R-squared	0.337698	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.307593	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	3263222.	Akaike info criterion	32.91398
Sum squared resid	2.34E+14	Schwarz criterion	33.01215
Log likelihood	-392.9678	Hannan-Quinn criter.	32.94003
F-statistic	11.21747	Durbin-Watson stat	1.604856
Prob(F-statistic)	0.002902		

الملحق رقم (8): اختبار درجة تأثير التغير المتراكم في القيمة العادلة (X2) على متغير الأداء المالي (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:03
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3809377.	816459.0	4.665729	0.0001
X2	0.163813	0.424576	0.385827	0.7033

R-squared	0.006721	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.038428	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	3996263.	Akaike info criterion	33.31927
Sum squared resid	3.51E+14	Schwarz criterion	33.41744
Log likelihood	-397.8313	Hannan-Quinn criter.	33.34532
F-statistic	0.148863	Durbin-Watson stat	0.655021
Prob(F-statistic)	0.703330		

الملحق رقم (9): اختبار درجة تأثير الأرباح الموزعة (X3) على متغير الأداء المالي (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:03
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1439293.	790547.7	1.820627	0.0823
X3	2.949829	0.656876	4.490693	0.0002

R-squared	0.478257	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.454541	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	2896323.	Akaike info criterion	32.67544
Sum squared resid	1.85E+14	Schwarz criterion	32.77361
Log likelihood	-390.1052	Hannan-Quinn criter.	32.70148
F-statistic	20.16632	Durbin-Watson stat	1.713892
Prob(F-statistic)	0.000182		

الملحق رقم (10): اختبار درجة تأثير (X2 . X1) على (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:04
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1606495.	963232.5	1.667817	0.1102
X1	1.447574	0.446764	3.240133	0.0039
X2	-0.018523	0.359266	-0.051558	0.9594

R-squared	0.337782	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.274713	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	3339802.	Akaike info criterion	32.99719
Sum squared resid	2.34E+14	Schwarz criterion	33.14445
Log likelihood	-392.9663	Hannan-Quinn criter.	33.03626
F-statistic	5.355797	Durbin-Watson stat	1.605764
Prob(F-statistic)	0.013198		

الملحق رقم (11): اختبار درجة تأثير (X3 . X1) على (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:04
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1241390.	850279.8	1.459978	0.1591
X1	0.393202	0.571338	0.688212	0.4989
X3	2.453626	0.980770	2.501736	0.0207

R-squared	0.489765	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.441171	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	2931605.	Akaike info criterion	32.73647
Sum squared resid	1.80E+14	Schwarz criterion	32.88372
Log likelihood	-389.8376	Hannan-Quinn criter.	32.77553
F-statistic	10.07873	Durbin-Watson stat	1.892624
Prob(F-statistic)	0.000854		

الملحق رقم (12): اختبار درجة تأثير (X2 . X3) على (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:05
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1207810.	817210.4	1.477967	0.1543
X2	-0.348851	0.326347	-1.068956	0.2972
X3	3.204176	0.696650	4.599405	0.0002

R-squared	0.505181	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.458055	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	2886977.	Akaike info criterion	32.70579
Sum squared resid	1.75E+14	Schwarz criterion	32.85304
Log likelihood	-389.4694	Hannan-Quinn criter.	32.74485
F-statistic	10.71988	Durbin-Watson stat	1.744521
Prob(F-statistic)	0.000619		

الملحق رقم (13): اختبار درجة تأثير (X3 . X2 . X1) على (C)

View | Proc | Object | Print | Name | Freeze | Estimate | Forecast | Stats | Resids

Dependent Variable: Y
Method: Panel Least Squares
Date: 05/13/17 Time: 08:11
Sample: 2013 2015
Periods included: 3
Cross-sections included: 8
Total panel (balanced) observations: 24

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1069079.	870616.7	1.227956	0.2337
X1	0.310878	0.578817	0.537092	0.5971
X2	-0.322121	0.335729	-0.959466	0.3488
X3	2.792373	1.044132	2.674350	0.0146

R-squared	0.512217	Mean dependent var	3796103.
Adjusted R-squared	0.439049	S.D. dependent var	3921623.
S.E. of regression	2937165.	Akaike info criterion	32.77480
Sum squared resid	1.73E+14	Schwarz criterion	32.97114
Log likelihood	-389.2976	Hannan-Quinn criter.	32.82689
F-statistic	7.000601	Durbin-Watson stat	1.903258
Prob(F-statistic)	0.002104		

الفهـــــــرس

الفهرس

الإهداء ..... **III**

الشكر ..... **IV**

ملخص ..... **V**

قائمة المحتويات ..... **VI**

قائمة الجداول ..... **VII**

قائمة الأشكال البيانية ..... **VIII**

قائمة الاختصارات والرموز ..... **IX**

قائمة الملاحق ..... **X**

المقدمة ..... أ

الفصل الأول: محاسبة القيمة العادلة **1**

تمهيد **2**

المبحث الأول: الإطار النظري لمحاسبة القيمة العادلة **3**

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للقيمة العادلة **3**

الفرع الأول: التكلفة التاريخية ومبررات التحول نحو القيمة العادلة **3**

الفرع الثاني: ماهية القيمة العادلة **6**

المطلب الثاني: الإطار التطبيقي للقيمة العادلة **10**

الفرع الأول: أساليب قياس القيمة العادلة **10**

الفرع الثاني: تقييم نموذج القيمة العادلة **10**

المطلب الثالث: معايير المحاسبية الدولية (IFRS-IAS) المتعلقة بالقيمة العادلة **12**

الفرع الأول: استعمالات القيمة العادلة **12**

الفرع الثاني: متطلبات الإفصاح عن القيمة العادلة وفق المعايير المحاسبية الدولية **16**

المطلب الرابع: علاقة القيمة العادلة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية **20**

الفرع الأول: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية **20**

الفرع الثاني: علاقة القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية **23**

المطلب الخامس: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي **25**

الفرع الأول: ماهية تقييم الأداء المالي **25**

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي **27**

المبحث الثاني: عرض الدراسات السابقة **29**

المطلب الأول: الدراسات المحلية **29**
المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية **36**
المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة **37**
خلاصة الفصل الأول **39**
الفصل الثاني: تقدير أثر القيمة العادلة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية **40**
تمهيد **41**
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة **42**
المطلب الأول: الطريقة المتبعة **42**
الفرع الأول: مجتمع الدراسة وعينتها **42**
الفرع الثاني: مصادر جمع البيانات وطرق وأدوات جمعها..... **42**
الفرع الثالث: متغيرات الدراسة **43**
المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة **43**
الفرع الأول: الإطار القياسي المتبع في التحليل..... **43**
الفرع الثاني: اختبارات تحليل الدراسة **46**
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها..... **47**
المطلب الأول: عرض النتائج المتوصل إليها..... **47**
الفرع الأول: تقدير نماذج السلاسل الزمنية المقطعية **47**
الفرع الثاني: نتائج اختبارات المفاضلة بين النماذج **49**
الفرع الثالث: تحديد أفضل نموذج جزئي..... **51**
المطلب الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها **51**
الفرع الأول: تحليل نتائج المفاضلة بين النماذج **51**
الفرع الثاني: تحليل نتائج تقدير النموذج التجميعي **52**
الفرع الثالث: تحليل نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة **52**
خلاصة الفصل الثاني **53**
الخاتمة **54**
المصادر والمراجع **58**
الملاحق **65**
الفهرس 73